مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

# الأقليات ونظرية الاعتراف عند تشارلز تايلور [1]

رعد عبدالجليل علي
قسم النظم السياسية والسياسة العامة، كلية العلوم السياسية، جامعة صلاح الدين – أربيل- العراق
Raad_alkalil@yahoo.com
نجيبة إبراهيم أحمد
قسم النظم السياسية والسياسة العامة / كلية العلوم السياسية / جامعة صلاح الدين – أربيل- العراق
najeeba.ahmed@su.edu.krd

## معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام:2020/3/2
القبول: 2020/5/18
النشر:ربيع 2020
الكلمات المفتاحية:
***Minorities, recognition, recognition policy, identity***

## الملخص

يسهم هذا البحث في تسليط الضوء على تحليل الفيلسوف الكندي تشارلز تايلور لنظريته في الاعتراف المتعلق بأوضاع الأقليات في إطار سياسة التعددية الثقافية، إذ ينتهي في فلسفته السياسية والأخلاقية إلى نقطة جوهرية وهي:أن عدم الاعتراف يمكن أن يعد نوعاً من الظلم الثقافي، لأن إقصاء الهوية واستبعاد الثقافة الأصلية، يعد مطلباً استعجالياً، لأن الجماعات التي تحمل هم الاعتراف تعيش حالة اضطرار في المطالبة بالاعتراف بالاختلاف. فالاعتراف بالتمايزات يعني أن تصغي الدولة إلى نداءات الأفراد والجماعات المختلفة التي تطالب بالاعتراف بخصوصياتها الثقافية والتاريخية. ولا يكون هذا الاعتراف لمجرد الاعتراف والرفض لهيمنة الثقافة الأكثرية فحسب، بل اعتراف يروم بالدرجة الأولى

[1] هذا البحث مستل من أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية الموسومة بـ(الاختلاف والاعتراف : دراسة في حدود الاعتراف في النظرية السياسية المعاصرة)، من قبل طالبة الدكتوراه نجيبة إبراهيم أحمد بإشراف البروفيسور الدكتور رعد عبدالجليل علي ، والتي لم تناقش بعد.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

Doi:

10.25212/lfu.qzj.5.2.08

إلى الإصغاء واقتبال خصوصيات الآخر، وإن كانت أقلية، لما لتلك الخصوصيات من تأثيرات حتمية في حياة الجماعة وحياة الفرد الأخلاقية والوجودية. وذلك لأن الاعتراف بتمايزات الآخر الثقافية والعرقية والدينية هو التسامح عينه، والانفتاح والتعارف على الآخر والرضى بالعيش مع اختلافاته. وهذه الفوائد للاعتراف قد لايناصره تايلر وحده وإنما فلاسفة ليبراليون مثل كيميلكا. والاعتراف بالخصوصيات والتمايزات الثقافية لا يقر بها بوصفها التربة التي تنمو فيها حريات الأفراد وغايات الجماعات والأقليات فحسب، بل بوصفها أيضاً تساهم مساهمة كبيرة في تحفيز الاندماج الاجتماعي والمشاركة السياسية. فإذا كانت الثقافة معيناً أصلياً تغرف منه أصالة الفرد وفيها ينمو وبها روح الجماعة وكيانها، فإن الإغفال عنها سياسياً وقانونياً يعدان ضرباً خطراً يضر بفوائد الاعتراف على وحدة المجتمع وتماسكه. فالاعتراف بالأقليات مثلاً من شأنه أن يشجع على تقبل الاختلافات والانخراط في النسيج الثقافي الأوسع والأرحب، عينت بذلك ثقافة الأكثرية التاريخية. الأمر الذي يعني أن رفض الاعتراف هو قفزة في المجهول، لأن الجماعات العرقية والثقافية سترفض على أسوأ تقدير الانخراط والاندماج في مجتمع لايقيم شأناً لخصوصيتها ولا يحترم تمايزها. وهذا يؤثر سلباً على وحدة المجتمع وامنه وسلامته.

لذا لا خطر برأي تايلر،أن تعترف جماعة الأكثرية بخصوصيات الأقليات المقيمة أو المستضافة حديثاً، لأن النسيج الاجتماعي أو المخيل الاجتماعي الغربي، مرن في بنيته، مستضيف في قيمه، متسامح في عاداته، ومعنى ذلك أن المجتمعات الغربية تأبى الجمود والحتمية التاريخية نظراً إلى ماتتمتع بها تقليدياً من سمات الحرية والتسامح والانفتاح. وقبول ثقافات أخرى

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

هو البرهان على قدرة النسيج الأصلي على اعتماد ثقافات وعادات أخرى لا تؤثر سلباً فيه أو تهدد وجوده، بل يمكن أن يكون ذلك عامل تطور إيجابي نحو اندماج الجماعات التاريخية وتثاقفها وتقابسها.

## المقدمة

إن اكثر دول العالم لاتتمتع أفرادها بالخصائص اللغوية والدينية أو القومية والإثنية نفسها، فالأقليات موجودة في أغلب دول العالم وقد يوجد في دولة واحدة اكثر من أقلية، لذا فإن هذه المسألة مألوفة ولاتخلو منها أية دولة تقريباً. ومع ذلك قد تبدو مسألة الأقليات مسألة ثانوية لا تخص الا مجموعة من الأفراد يتميزون بخصائص معينة وإن على الأغلبية تحقيق ماتتطلع إليه تلك المجموعة. وهنالك الكثير من العوامل التي أدت الى ظهور الأقليات كالهجرة بسبب الحروب أو لأسباب اقتصادية أو سياسية، أو اجتماعية، أو كل تلك العوامل معاً. فوجود هذه الأقليات في بعض الدول مع شعورها بالاضطهاد أو التمييز من الأغلبية السائدة وحرمانها من ممارسة حقوقها اللغوية أو الدينية وغيرها. مع سيطرة الأغلبية وفرض موروثها على باقي الجماعات يؤدي إلى ظهور مشكلة الأقليات، ويختلف الحال من دولة إلى أخرى بحسب عوامل مختلفة. ومع تفاقم المشكلة ولعدم حماية الأقليات في القوانين الوطنية بشكل عام، تم التوجه إلى القانون الدولي لأسباب إنسانية أو سياسية.

ولكن في ظل التطور العلمي والتقدم التكنولوجي الذي تشهدهما المجتمعات اليوم ، وفي ظل هيمنة الآلة وبروز الأداتية، في ظل تنوع المجتمعات، واختلاف الأفراد، في ظل التعددية الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، صار العلماء والباحثون ومن بينهم الفيلسوف الكندي تشارلز تايلور يهتمون أكثر بالأقليات والفئات المهمشة في المجتمع ، تلك الفئات التي تعاني من غياب مايعرف بالهوية هوية تحدد مكانتهم ضمن الشعوب، هوية يتداخل فيها الصراع مابين الانا والآخر وعدم سلب أحدهما للآخر ، فوجب النظر إليهما من زواية واحدة، بل وفق نمط محدد يجعل العلاقة مابين الأنا والآخر تحقق مايعرف اليوم بتجاوز إشكالية العلاقة الجدلية بين الأنا والآخر، وذلك من أجل تحقيق وحدة الإنسان في إطار احترام التعدد

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع ٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

والاختلاف، والاعتراف بخصوصياته التي تميزه، وكذلك الاعتراف بهويته، حيث تعتبر الهوية مطلباً إنسانياً، فالكل يبحث عن هويته، والكل ينشد تحقيقها في الواقع.

1-أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في إن وجود الأقليات في أغلب دول العالم يجعل منها موضوعاً عاماً وشائكاً، وليس مرتبطا ببلد معين ، وقد تبرز وتتضح في دول دون سواها نتيجة لعوامل عدة، لذا فإنها قد تمثل مصدر توتر في كثير من البلدان. وهناك الكثير من الحالات التي سعت فيها الأغلبية أو سلطتها إلى محو ثقافة الأقلية وفرض ثقافتها عليها. لذا كانت هناك حاجة ضرورية، للحفاظ على ثقافة الأقليات وإمكانية تمتعهم بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية كافة، وذلك تمثل أهمية خاصة بالنسبة لها، فيجب السعي لحصول هذه الجماعات على حقوقها ومساواتها بالأغلبية وعدم التمييز ولاسيما أن الأمر لم يبقِ مسألة داخلية وأن المجتمع الدولي قد سعى إلى تنظيم هذه المسألة من خلال العديد من المواثيق والإعلانات الدولية وكذلك أصبحت المسألة محل أهتمام الباحثين والعلماء أيضاً ومن بينهم تشارلز تايلور بأهتمامه بقضية الأقليات والفئات المهمشة في المجتمع، تلك الفئات التي تعاني من غياب ما يعرف بالهوية، لأن الأهتمام بهذه الجماعات قد يعزز الاستقرار الداخلي والدولي، فالأقليات جزء من المجتمع الذي تعيش فيه ويجب أن تتمتع بحقوقها كافة من دون تمييز بينها وبين فئات أخرى في المجتمع.

2-أهداف البحث:-يهدف هذا البحث إلى :

إلقاء الضوء على نظرية الاعتراف لدى تشارلز تايلور، فهدفه من نظريته هو الاعتراف العام بالهويات والانتماءات الثقافية، وهو اعتراف سياسي يسعى إلى شرعنة بعض الحقوق الجماعية التي لا مكان لها أصلاً في الدستور، ولذلك جاءت مسألة الاعتراف السياسي والقانوني بالاختلافات الثقافية مسألة طبيعية لا تفرضها الأحوال الاجتماعية، بغية الحفاظ على التوازن والاستقرار بين المكونات الثقافية أو بين الأقليات العرقية أو الأكثرية، فالاعتراف بالاختلافات الثقافية لا يعد وسيلة تستهدف الدولة من خلاله الأمن والأستقرار حتى استيعاب الاختلافات هذه ودمجها في النسيج الاجتماعي، ومن ثم هدف الاعتراف غاية في حد ذاته، لأنه يعترف بالأبعاد الحياتية التي تشغل بالإنسان وتستنهضه لأحترامها، والعمل بمقتضاها.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

3-إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في أن للأقليات مجموعة من الحقوق الخاصة بها والتي تساعدها في الحفاظ على خصوصيتها وموروثها الثقافي، ولكن غالباً السلطة أو الأغلبية المهيمنة ثقافياً وسياسياً تحاول انتهاك محو ثقافة هذه الأقليات، على الرغم من أن المسألة لم تعد داخلياً وإنما أصبحت يشترك فيها المجتمع الدولي بوصفه طرفاً فاعلاً فيه، إضافة إلى الدور الذي يلعبه العلماء والباحثين من بينهم الفيلسوف الكندي تشارلز تايلور في نظريته عن الاعتراف . لذا تتجسد أسئلة إشكالية البحث في:

1-كيف تتعامل نظرية الاعتراف لدى تايلور مع الأقليات؟.

2-هل تايلور يعالج فئة معينة (الأقليات) داخل المجتمع بصورة عامة؟ وهل يبتغي هو إعطاء الحق للإنسان أن يعيش كما يعيش الآخرين؟

3-هل سبب عدم الاعتراف بهوية مجموعة ثقافية معينة تكون مطلب ملح يتمثل في الاعتراف؟.

4-فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث الذي بين أيدينا محاولة أن نظرية الاعتراف لدى تشارلز تايلور وعلاقته بالأقليات تكمن في أن المجتمعات التي تعرف تعدداً ثقافياً يصبح فيها الاعتراف مطلباً وحاجة ضرورية وملحة، وذلك بالنظر إلى العلاقة القائمة بين الاعتراف والهوية(قصد هوية الأقليات) ، حيث تشير الهوية في هذا السياق إلى شيء أشبه بالإدراك الذي يمتلكه الأفراد حول أنفسهم والمميزات الأساسية التي تحددهم بوصفهم كذلك. يقول تايلور إن هويتنا تتشكل جزئياً بالاعتراف أو بغيابه، وكذلك بالإدراك الخاطىء او السيىء الذي يملكه الآخرون عن هويتنا. وعليه فإن عدم الاعتراف أو الاعتراف غير المطابق أو المشوه يمكن اعتباره ظلماً ويشكل نوعاً من الاضطهاد، لأنه يؤطر ويسجن شخصاً ما أو مجموعة من الأشخاص في نوع من الوجود الخاطىء أو المشوه أو المختزل.

5- منهجية البحث:-

لغرض التحقق من صحة فرضية البحث ومحاولة الوصول إلى الاستنتاجات المرجوة استعان الباحث بالمنهج الوصفي والتحليلي.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

6-هيكلية البحث:-

إنتظمت هيكلية البحث في مبحثين إلى جانب المقدمة والخاتمة، إذ كرس المبحث الأول للإطار المفاهيمي لتحديد مفهوم الأقلية. وأما المبحث الثاني فيركز على نظرية الاعتراف لدى تشارلز تايلور.

المبحث الأول: تحديد مفهوم الأقلية .

يواجه التنوع في جميع أقاليم العالم مخاطر جسيمة وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط والبلدان العربية، إلى حد تهديد إزالة ثقافات عدة، ويعاني أفراد الأقليات من مخاطر تذويب هوياتهم وثقافاتهم في هوية وثقافة الأغلبية، ويقعون تحت وطأة التمييز بأشكاله كافة، فضلاً عن التشريعات والسياسات والممارسات التي قد تعوق بشكل ظال، أو حتى تنتهك ، حقهم في التنوع والاختلاف. وكما أوضح الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان Kofi Annan، فإن أغلب الصراعات تحدث اليوم "في بلدان .....غير سديدة الحكم ، أو حيثما كانت السلطة والثروة موزعة بطريقة غير عادلة بين الأقليات الإثنية ، أو الأقليات الدينية. لذلك فإن أفضل وسيلة للوقاية من الصراع هي تعزيز التسويات السياسية التي بها تمثيل عادل لجميع الفئات، بالتلازم مع حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات والتنمية الاقتصادية على قاعدة واسعة" (سلوم، 2015، صفحة 19).

ولكن مثل هذه التسويات، وحماية حقوق أفراد الأقليات في الاختلاف، ينبغي أن تكون مؤسسة على قاعدة وضوح المفاهيم، و لذا سنحاول في هذا المطلب تحديد مفهوم الأقليات على النحو الآتي :-

أولاً: مفهوم الأقلية والمعايير المحددة لها.

ثانياً: العوامل المحددة لمفهوم الأقلية وأنواعها.

ثالثاً: نشوء الأقليات ومشكلاتها .

أولاً: مفهوم الأقلية والمعايير المحددة لها:

أ-ماهية الأقلية:

هناك العديد من المصطلحات للدلالة على الأقليات، وكثيراً ما تستعمل في اللغة الانجليزية ولا تستعمل عادة في اللغة العربية، منها أقلية لغوية ( Lunguistic

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

Minority) ، أقلية أثنية ( Ethnic Minority)، الأقلية العرقية، الأقلية الثقافية العرقية (Ethnico -Cultural Minority )، الأقلية القومية (National Minority ) (رابح، 2009، صفحة 15).

والأصل اللغوي لكلمة أقلية في تعريف قاموس المحيط هي من كلمة "قل يقل فهو قليل " و يقال أقله جعله قليل، وهو قليلون وأقلاء قلل وقليلون (الطرابلسي، 1959، صفحة 4). وجاء في منجد اللغة و الأعلام، قل وقلا وضده كثرة (والاعلام، 1986، الصفحات 647-648)، أما في الموسوعة السياسية فنجدها " مجموعة من سكان قطر أو إقليم أو دولة ما تخالف الأغلبية في الأنتماء العرقي " (الكيلاني، 1990، صفحة 244).

اما عن تعريف الموسوعة البريطانية فالأقلية هي " مجموعة متمايزة ثقافياً أو إثنيا أو عرقياً ضمن مجتمع أكبر وهذا المصطلح عندما يستخدم لوصف مثل هذه المجموعة يحمل داخله شبكة أكثر من الآثار السياسية والاجتماعية " (حنا، 2002، صفحة 21)وتعريف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية و الذي جاء فيه "الأقلية جماعة من الأفراد الذين يتميزون عن بقية افراد المجتمع عرقياً أو قومياً أو دينياً أو لغوياً يخضعون لبعض أنواع الاستعباد والاضطهاد والمعاملة التميزية" (الانسان، 2011، صفحة 2). وعرفت الموسوعة الأمريكية الأقليات على أنها" جماعات لها وضع أجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات المسيطرة في المجتمع نفسه وتمتلك قدراً أقل من القوة والنفوذ وتمارس عدداً أقل من الحقوق مقارنة بالجماعات المسيطرة ." (المصدر السابق نفسه)كما عرفت الأقلية بأنها " مجموعة من الناس تختلف في بعض سماتها عن المجموعة الرئيسة التي تشكل غالبية السكان، وتعد اللغة والمظهر والدين ونمط المعيشة والممارسات الثقافية لهذه المجموعة من أهم مظاهر الاختلاف وتهيمن الأغلبية في ظل هذه الأوضاع على السلطة السياسية والاقتصادية، مما يمكنها من ممارسة التمييز والاضطهاد ضد الأقليات، ويترتب على هذه الأوضاع معاناة الأقلية اقتصاديا وسياسياً" (العالمية، 1999، صفحة 435). وأن اللجنة التحضيرية لإعلان الأمم المتحدة حول الاشخاص المنتمين إلى أقليات قومية (أو عرقية ) ودينية ولغوية، قدمت تعريفاً للأقلية – مقدم من الوفد الألماني في اللجنة –عرضت التعريف كمايلي " جماعة من مواطني الدولة تشكل أقلية عددية لا

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

تحظى بصفة السيطرة أو الغلبة في الدولة ويتميزون عن بقية أعضاء المجتمع عرقياً أو لغوياً أو دينياً وهم يهدفون إلى تحقيق المساواة مع الأغلبية واقعاً وقانوناً" (المتحدة، 1947). ويعرف كليربايلي ( Claire Palley) الأقلية بأنها " كل مجموعة بشرية، عرقية، قبلية، لغوية، دينية، داخل الدولة لاتهيمن على النظام السياسي" (ياقو، 2004، صفحة 126).

وهناك تعريفات تركز على معيار العلاقة بين الأغلبية و الأقلية من ناحية الجوانب التمييزية ، وعدم المساواة نتيجة لاختلاف الأقلية عن أغلبية السكان من ناحية الخصائص مثل تعريف لويس ويرثLouis Wirth للأقلية " كجماعة من الناس تنفصل عن بقية أفراد المجتمع بصورة ما نتيجة خصائص عضوية أو ثقافية، وتعيش في مجتمعها في ظل معاملة مختلفة غير متساوية مع بقية أفراد المجتمع، ومن ثم تجد هذه الجماعات نفسها عرضة للتفرقة أو التمييز" (بحر، 1982، صفحة 10). تنطلق التعريفات التي تركز على المعيار العددي من وجهة نظر تتبنى مقياساً كمياً يرد وضع الأقليات الأدنى إلى سبب جوهري يتعلق بقلة عددها مقارنة بالأغلبية، فالأقلية بهذا المعنى تعني بطبيعتها "مجموعة أقل عدداً في وضع لا يمكنها من السيطرة، سواء أكانت السيطرة سياسية أم اجتماعية أم قانونية، وتعيش مع مجموعة أخرى أكثر عدداً أو أكثر قوة، وهذه المجموعة الأخرى هي التي تسيطر وتهيمن على جماعة الأقلية "، على أن نفهم أن متغير الكم وحده لا يؤسس لسلطة أو الهيمنة، وإنما بناء على متغيرات أخرى مثل القوة العسكرية والمهارة التنظيمية والزعامة والموارد والتعليم ...وغيرها (ياقو م.، المصدر السابق، صفحة 14). وبخلاف التعريف الذي يركز على النواحي الكمية تحاول الدكتورة نيفين مسعد تقديم تعريف يركز على المعيار السياسي الحركي الذي يعرف الأقلية من واقع علاقتها بالسلطة السياسية، وذلك عوضاً عن المعيار الكمي الذي يؤدي من وجهة نظرها إلى نتائج مضللة من بينها التسليم بحتمية الشعور بالتمايز بين الجماعات التي تختلف في ثقافاتها وتضخيم قيمة العدد في الصراع على السلطة، فالأقلية برأيها "جماعة تشترك في أحد او أكثر من المقومات الثقافي أو الطبيعية أو عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل وينشأ لدى افرادها وعي بتمايزهم في مواجهة الآخرين نتيجة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع ٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضدهم مما يؤكد تضامنهم ويدعمه" (سلوم، المصدر السابق، صفحة 21).

وهناك تعريف يركز على معيار السيطرة او الهيمنة لتمييز الاقليات عما عداها من جماعات الأغلبية، فوفقاً لهذا المعيار تعد الأقلية "جماعة غير مسيطرة من مواطنين أقل عدداً من بقية السكان، و يتضامن افراد هذه الجماعة فيما بينهم، للحفاظ على هذه الخصائص و تنميتها" (علام، 2001، صفحة 20).ونتيجة هذه الاختلافات في وضع تعريف محدد، ودقيق للأقليات يقترح بعض الكتاب استبدال مصطلح الأقلية بالجماعة "العرقية أو القومية" بدلاً من الأقلية القومية أو العرقية، و إحلال عبارة الجماعة الدينية أو المذهبية محل الأقلية الدينية أو المذهبية التي تتميز عن أغلبية السكان (سلوم، المصدر السابق، صفحة 22).

في ضوء هذه التعاريف نستطيع القول: إن الأقلية يقصد بها الجماعة الموجودة بين سكان الدولة والتي تنتمي في جنسها أو بلغتها أو بدينها الى أصول تختلف عن أكثرية الأفراد في المجتمع.

ب: المعايير المحددة في تحديد مفهوم الأقلية :

اولاً: المعيار العددي:- يرى أنصار هذا المعيار إن مفهوم الأقلية مرتبط بعدد الأفراد المنتمين اليها، والذين تجمعهم روابط مشتركة وتميزهم عن غيرهم داخل المجتمع المشكل للدولة الواحدة على إقليمها، ويرون في الأقلية كونها جماعة عرقية هي الأقل عدداً في مجتمع ما، وأنصار هذا الاتجاه من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية والدراسات القانونية (وهبان، 2001، صفحة 99). إلا أن هذا الاتجاه يصطدم بحقيقة تواجد مجموعات مختلفة داخل دولة ما مع عدم تمتع اي منها بصفة الأغلبية، حيث تضطر تلك المجموعات إلى التكتل لتشكيل الأغلبية المنشودة في مواجهة أقلية أخرى أو مجموعة من الأقليات وهو الحال في لبنان. وهذا يفقد المعيار العددي صدقيته إلى حد ما، زد على ذلك صعوبة التحقق من الإحصائيات المعلن عنها إذ يجب التواجد على نفس الجغرافيا التي تتواجد فيها تلك الأقليات، كما أن أمر التحقق من أقلية ما في دولة مركزية موحدة أمر يصعب إن لم يكن من مستحيل في الدول اللامركزية أو الفيدرالية وذلك لظهور أقليات ضمن الأقليات كما هو الشأن في العراق حيث يعتبر الكورد أقلية بالنسبة للعرب في حين يشكل العرب أقلية في إقليم

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

كوردستان العراق لذلك تعرف الأقلية حسب المعيار العددي على أنها مجموعة من الناس يتمتعون بجنسية الدولة التي يعيشون فيها بذاتهم ويختلفون عن غالبية مواطنيها في الجنس واللغة والعقيدة والثقافة والعادات والتقاليد (شايب، 2011، صفحة 18).

ثانياً:معيار الفاعلية:- يرى أنصار هذا المعيار أن الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي هو العنصر المحدد لمفهوم الأقلية. (وهي حسب هؤلاء كل جماعة عرقية مستضعفة أو مقهورة أو مغلوب على أمرها بغض النظر عن عدد أفرادها كثرة كانوا أم قلة (وهبان، المصدر السابق، صفحة 104)، ويستدلون على ذلك بوضع الهنود الحمر في أمريكا في بداية الغزو الأوربي لها وكذلك عرب فلسطين والزنوج في جنوب أفريقيا أيام حكم التميز العنصري) .و يعرف أنصار هذا الاتجاه الأقلية على أنها :-

أ- الأقلية : هي كل جماعة في الدولة لا تسيطر ولاتهيمن على جماعة أخرى وتتمتع بجنسية تلك الدولة إلا أنها تختلف عن باقي السكان في لغتها وجنسها ودينها وتسعى إلى حماية ثقافتها وترقية لغتها والمحافظة على تقاليدها (المصدر نفسه). إلا أن مثل هذا التعريف الذي يربط مفهوم الأقلية بفاعليتها فقط سيؤدي اعتماده إلى خلق نوع من الخلط بين مفهومي الأغلبية والأقلية خاصة في الأوضاع التي نكون فيها أمام مجموعتين إحداهما كثيرة العدد واقل سيطرة والأخرى قليلة ومسيطرة .

ب- الأقلية: هي مجموعة يتشارك أعضاؤها في واحد أو أكثر من الخصائص الثقافية أو الجنسية وفي عدد من المصالح ولديهم الوعي التام بواقعهم وتمايزهم عن باقي السكان وهم متضامنون في مواجهة مصيرهم (شايب، المصدر السابق، صفحة 20). ويتميز هذا التعريف بإدراجه للعامل النفسي المتمثل في الوعي والاحساس لدى أفراد المجموعة .

ثالثا: معيار الفاعلية والعدد معا:- لقد تعرض أصحاب معيار العدد كما أصحاب معيار الفاعلية إلى كثير من الانتقادات مما حدا بمجموعة من الدارسين إلى اعتماد المعيارين معاً في اتجاه جديد حيث الجمع المتزامن بين قلة العدد ودونية الوضع السياسي او الاجتماعي او الاقتصادي ومن بين التعاريف التي ساقوها يمكن ايراد ثلاثة منها وهي كالآتي :-

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع ٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

أ- الأقلية : بوصفها مجموعة من مواطني دولة ما تختلف عن أغلبية المواطنين في الجنس أو الدين أو اللغة أو الثقافة، مع شعورها بالتهميش والاستهداف من غيرها، كما أنها لاتتمتع بأي هيمنة على المجموعات الأخرى مما يوجب حماية القانون الدولي لها .واللافت في هذا التعريف هو ظهور عنصر الجنسية وإشتراطه في تعريف الأقلية والجنسية هنا يستنبط منها عنصر الولاء للدولة التي تتمتع أي مجموعة بجنسيتها، كما أنها تتيح للدارسين التفريق بين مجموعات المهاجرين أو اللاجئين المتواجدين على إقليم أي دولة وبين بقية الأقليات من السكان الأصليين.

ب- الأقلية: بوصفها جماعة لها أصل عنصري ثابت وتقاليد دينية ولغوية وهي الصفات التي تختلف بصفة واضحة عن بقية الشعب الذي تعيش فيه، ويجب أن يكون عددها كافياً للمحافظة على تلك التقاليد و الخصائص كما يجب أن تدين بالولاء للدولة التي تتمتع بجنسيتها .

ج-الأقلية: هي كل جماعة غير مسيطرة وقليلة العدد بالنسبة لبقية سكان الدولة التي تعيش فيها، والتي يرتبط أفرادها فيما بينهم بروابط العرق والدين والثقافة واللغة ويتميزون بهذه الخصائص بشكل واضح ويتكاثف افرادها من أجل الحفاظ على خصوصيتهم و ترقيتهم (المصدر نفسه، صفحة 21).

ثانياً: العوامل المحددة لمفهوم الأقلية وأنواعها:

أ- العوامل المحددة لمفهوم الأقلية

أولاً: العامل المجتمعي:

وهو من المحددات الأساسية لمفهوم الأقلية إذ لايمكن وصف اي مجموعة على أنها أقلية إلا اذا اشترك أعضاؤها في خصائص مشتركة تميزهم عن غيرهم من جهة، وتوحدهم حولها من جهة أخرى وشكلوا تجمعاً واضح المعالم، إذ لايعقل، أن توصف بالأقلية مجرد مجموعة أفراد أو أسر تعيش مبعثرة في أرجاء الدولة وبين أهلها.

ثانياً: العامل الكمي :

ويعني ذلك وجوب وجود تجانس ديني، لغوي، ثقافي، تاريخي بين أعضائها مع توفرها على عدد كاف من الأفراد يشكلون مجموعة وطنية حقيقية وليست مجرد جماعة حالمة في مشهد فلكلوري محلي .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ثالثاً: العامل النفسي:

ويقصد به أن الجماعة المتجانسة لايصطلح عليها بالأقلية إلا اذا أحست بوضعها عن وعي تام بواقعها، وتصرفت على أساسه في كل تفاعلاتها مع المحيط الداخلي والخارجي على حد سواء.

رابعاً: العامل الجغرافي :

ويشكل المسرح الحقيقي لتفاعل كل الخصائص والمقومات وتبلورها بين أفراد الأقليات فبالاضافة إلى عوامل الدين واللغة والتقاليد والعرق ....الخ، يشكل الوطن الأم الوعاء الذي تنصهر فيه كل تلك العوامل مع الزمن وتلتصق بالأقلية مبرزة شخصيتها ومن هذه العوامل التي تتفرع من الاشتراك في وطن واحد لجماعة ما نذكر منها الأسم والماضي المشترك والتاريخ والثقافة والتضامن.

خامساً:العامل السياسي:

إن مواطني أقلية ما داخل الدولة يتعرضون للحرمان والتهميش في المشاركة، و إدارة الشأن العام وهم بذلك يعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية وهذا الإحساس بالغبن ينمي لديهم الرغبة في المساواة، والمشاركة على قدم المساواة في إدارة الشأن السياسي لوطنهم مع باقي مواطني الدولة (شايب، مفهوم الاقليات وعوامل نشؤئها، 2015).

ب- أنواع الأقليات:

تصنف الأقليات عموماً إلى أنواع متعددة وذلك لاعتبارات عدة يأتي في مقدمتها :-

أ- الأقليات الأصلية: وكلمة ( autochtone ) مستمدة من الأصل اليوناني والتي تعني الإنسان الذي ولد على الارض نفسها، وهي الشعوب والأقليات التي تواجدت قبل تشكل الدولة نفسها، في مناطق متعددة من العالم وشكلت على مر العصور وحدة أثنية وثقافية ولغوية وقد يستعمل مفهوم الشعوب الأصلية للتفريق بينها وبين المهاجرين من غير الهنود في أمريكا وسكان أستراليا الأصليين، كما أن توصيف الشعوب الأصلية بالأقلية لايحيل إلى عددهم فقط ولكنه يؤشر إلى موجة المهاجرين التي استقرت في بلادهم وهيمنت على كثير من نواحي الحياة العامة (ظاهر، الاقليات في الوطن العربي، 2015).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع ٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ب- الأقليات القومية : يمكن تعريفها على أنها تلك المجموعة من السكان التي تعيش في المناطق الحدودية للدولة، وليست لها كل الخصائص الثقافية أو اللغوية لسكان تلك الدولة وإنما تشكل جزءاً من أغلبية في الدولة المجاورة ويرتبط هذا المفهوم ببداية تشكل الدولة الوطنية والتي لأسباب كثيرة قد تفصل عنها أجزاء من ترابها وتلحق بإقليم دولة أخرى (المصدر نفسه).

ج- الأقليات الإثنية: إذا كانت عوامل الدين واللغة والثقافة والعرق هي العوامل الأكثر التصاقا بمفهوم الأقلية، فإن الإثنية مسألة وراثية بيولوجية لا دخل للأفراد فيها فهم لايقررونها وإنما تنشأ بينهم نتيجة ميلهم إلى التزاوج من نفس أفراد المجموعة التي ينتمون إليها ، وإذا كان انغلاق المجتمعات وعزلتها فيما مضى وتباعد إقاليمها قد ساهم في بروز الثقافة الخاصة. بكل مجموعة فأن المسألة الآن فيها إعادة نظر، نظرا لظهور زيجات بين مختلف المجموعات حتى بين تلك التي هي أشد اختلافاً. و تعرف الأقلية الإثنية على أنها مجموعة أفراد يتمتعون بهوية تختلف عن هوية باقي المجموعات داخل الدولة متجذرة في الوجدان التاريخي ولهم أصل عرقي واحد ويتمتعون بوعي تام بواقعهم مبني على عناصر الدين واللغة والثقافة والتقاليد التي تفاعلت على إقليم معين عبر الزمن (ظاهر، المصدر السابق) .

ثالثاً: نشوء الأقليات ومشكلاتها .

1- نشوء الأقليات :

وجُدت الأقليات والفوارق البشرية والاجتماعية والطبقات في مجتمعات بلدان الحضارات الأولى، واستمر وجودها حتى اليوم، وذلك نتيجة عدم استقرار الجماعات السكانية، ومن جراء تشابك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وتلاقح الحضارات فيما بينها، من فوارق في البنى الاجتماعية والبشرية في بيئات جغرافية متباينة، واختلاف في توزيع الثروات والموارد، وبالتالي ظهور مستغِل ومستغَل، فنشأت جراء ذلك أقليات محكومة ومضطهدة من قبل اكثريات في ممالك التاريخ، جراء الغزو والاحتلال والهجرة والتهجير وسوق المغلوبين لخدمة الغالبين. وقد كانت مسألة الأغلبية والأقلية محور معظم الصراعات على السلطة والنفوذ والتملك والسيطرة على الثروات والموارد والارض ،منذ أقدم العصور حتى اليوم (عبدالسلام و وامل

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

يازجي، 2019). عادة كلما تنشأ الأقليات نتيجة عمليتين أساسيتين هما (المصدر نفسه):-

-الهجرة: أي تحرك لمجموعة بشرية من مواطنها الأصلية وانتقالها الى مكان آخر تعيش فيه مجموعة بشرية تؤلف أكثرية، طوعاً بدوافع اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها. مثل هجرة الأتراك للعمل في ألمانيا، وهجرة الهنود والباكستانيين وغيرهم إلى دول الخليج العربي. وهجرة أبناء المستعمرات الآسيوية و الأفريقية سابقة إلى البلدان (المملكة المتحدة وفرنسا وهولندا).

- التهجير: حركة قسرية يطرد فيها السكان من ديارهم بالقوة إلى مكان آخر يصبحون فيه أقلية، مثل تهجير الأرمن من شرقي الأناضول، والشركس من القفقاس الشمالي على يد القيصرية الروسية، في القرن التاسع عشر، وكذلك تهجير المسلمين من شعب الروهينغيا وطردهم الى بنغلادش من قبل السلطة البوذية الحاكمة في مينمار (بورما)، والأمثلة على هذا النمط كثيرة من نشوء الأقليات في التاريخ القديم والمعاصر وفي انحاء شتى من العالم ، ولاسيما في بلدان العالم المتخلف.

-الغزو والاحتلال والاستعمار الاستيطاني من قبل أكثرية لإقليم أو بلد: تفرض سيطرتها على سكانه وتضمّهم وأراضيهم إلى أراضيها بالقوة، مع إغراق الإقليم المحتل بمستوطنين من الأغلبية الغازية بهدف الدمج النهائي. أو القضاء النهائي على السكان المحليين الأصليين، كما هي الحال في جزر الكاريبي والأمريكتين وأستراليا وأقاليم الاتحاد السوفيتي السابق والصين إذ تحول أبناؤها من تُنّاء (أي أصحاب البلد الأصليين) إلى أقليات في موطنهم وأرضهم. ويقدر عدد السكان الذين غزت بلادهم هجرات استيطانية وتحولوا إلى أقليات محلية لاتزيد على 5 - 6% من عدد السكان، ما يعادل 300 مليون نسمة من سكان العالم عام 1996، في أكثر من 70 بلداً (Macarteny, 1934, p. 10).

-ومن الأقليات ذات المنشأ المحلي ـ الجغرافي:- الأقليات الدينية والمذهبية، إذ تتحول فئة من السكان من أصل واحد وسمات واحدة إلى مذهب ما، أو تعتنق ديانة مغايرة مختلفة فتصبح أقلية. وهذا الأنموذج شائع في البلدان التي تسود فيها الأديان الكبرى كالإسلام والمسيحية وكذلك البوذيةو غيرها. ويدخل تحت هذه المجموعة من الأقليات، الأقليات التي تنشأ نتيجة تغيير الحدود السياسية بزوال سلطة وظهور

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

سلطة أو قوة جديدة، فالسكان العرب في جنوب شرقي تركيا أصبحوا أقلية إثنية بعد رسم الحدود السورية ـ التركية (1923 - 1939م)، وألبان إقليم كوسوفو تحولوا إلى أقلية قومية في يوغسلافيا بعد قيام دولة ألبانية (1912). وبالمقابل بقي قسم من سكان اليونان في الدولة الألبانية أقلية إثنية بعد رسم الحدود. والأمثلة على نماذج الأقليات وأسباب نشوئها في العالم أكثر من أن تحصى، نشأت في السابق و الماضي البعيد، و تنشأ في الحاضر و ستنشأ في المستقبل، كما أن النزاعات الإثنية، سواء حددت هويتها باللغة أو العرق أو المنشأ الإثني أو الطائفة أو الدين أو الطبقة أو القبيلة، لن تزول نتيجة الولاءات المتجذرة في المجموعات نفسها، والسياسات الحكومية التي تميز الناس بعضهم من بعض. فمن أصل أكثر من واحد وثلاثين نزاعاً مسلحاً كبيراً في عقد التسعينات من القرن العشرين، كانت نسبة كبيرة منها ناشئة عن جذور إثنية أو شبيهة بها (البوسنة والهرسك، وناغورنو ـ كاراباغ، وسيراليون، ورواندة والكونغو الديمقراطية، وكوردستان والمسألة الكوردية في تركيا والعراق وإيران وغير ذلك)، وقد تبين أن انهيار الدول و لاسيما الكبيرة منها، يؤدي إلى نزاعات إثنية تزداد حدة وعنفاً بإزدياد تفتت الدولة (الاتحاد السوفييتي السابق) (Harold, 1941, p. 218).

2- مشاكل الأقليات:

إن مشاكل الأقليات الناشئة عن الهجرة الطبيعية هي ليست ذات مشكلات الناشئة عن التهجير والحروب. كما أن مشاكل الأقليات في دول العالم المتخلف هي أكثر حدة مما عليه الحال في الدول ذات الاقتصادات القوية، حيث إن تصاعد و تائر التنمية في الدول المتقدمة مكنها من استيعاب قوى العمل البشرية وبالتالي الانغمار في ميدان العمل صرف الكثير من أبناء الأقليات عن الأهتمامات الأخرى، خصوصاً وأن الفكر السياسي الغربي قد أكد دائماً على أن مفهوم المواطنة هو مفهوم معياري للإبداع. وعلى اية حال فإن مشكلات الأقليات تنعكس في مطالب معينة وحين لا يستجيب لها النظام السياسي في هذا البلد او ذاك تظهر في صيغة مشكلة تواجه النظم والمجتمعات ولعل أبرز المشكلات الأقليات يتمحور في ثلاثة محاور وهي:-

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

أولاً :الهوية **Identity** في تناول لمفهوم الأقليات سواء أكانت الإثنية او غير الإثنية نصل إلى حقيقة هي أن لكل الأقلية خصائص تميزها عن غيرها. على حد قول دكتور محمد عمارة يقول ذلك: إن الأقلية لها "هوية ثقافية مختلفة عن الهوية الثقافية لأغلبية المجتمع الذي تعيش فيه، وهويتها الثقافية هذه عادة ما تتطور في اتجاه متميز أو مختلف عن الهوية الغالبة على أغلبية المجتمع الذي تعيش فيه " (عمارة، 2012، صفحة 7). ولكن هذه الخصائص هي عصية على فعل التذويب أو التماهي مع خصائص أخرى لمجتمعات أكبر وهي بمجموعة تشكل هوية الأقلية. تبرز مشكلة الهوية بالنسبة للأقلية عند الشعور بأن الكيان الاجتماعي الأكبر الذي تتعايش معه يسعى عبر مؤسساته لطمس أو إذابة سمات هويتها فيتشكل لها إطار من الحركة السياسية تعبيراً عن الوعي بالذات، للحفاظ على عناصر الهوية وهو مايعبر عنه بالتمحور حول الإثنية Ethnocentrism لمواجهة إسقاط التحيزات الثقافية والقومية على الأقلية من قبل الأكثرية السائدة (هلال و مسعد، 1994، صفحة 111) . ذلك إن عدم مراعاة الدولة ومجتمعها لخصائص هوية الأقليات وعدم الاعتراف بها هو في الواقع مبعث مشكلات الأقليات. ومن سمات الهوية تبرز أهمية اللغة للأقلية باعتبارها وعاء المعرفة وحافظ لتاريخ الأقلية. كما أن الدين يشكل أحد العناصر الفاعلة والمؤثرة بالنسبة للأقليات وهو يعد من الموضوعات الأكثر حساسية لديها الأمر الذي يدفعها للمطالبة باحترام قيمها الدينية ومراعاة المشاعر والمعتقدات لديها والسماح لها بممارسة طقوسها الدينية بعيداً عن أية محددات تحول دون ذلك. ويتضح من خلال رصد بعض الظواهر في بعض الدول الأوربية كثرة الأزمات التي تنشأ جراء عدم احترام المعتقدات الدينية للأقليات سواء أكان مصدر هذه الازمات ناشئاً عن عدم السماح للأقليات بممارسة شعائرها أو ناتج عن عدم السماح في إنشاء دور العبادة أو تقويضها كما هو الحال مع الضغوط التي تتعرض لها الأقليات الإسلامية في بعض البلدان الغربية، وإرهاب أبناء الأقليات تنفيذاً لسياسات التطهير، وهذا الأخير مثل برامج سياسات أغلب الأحزاب اليمنية (المتطرفة)هناك. والعادات والتقاليد تعتبر ثالث دعامات هوية الأقليات، فهي جزء من ثقافة الأقليات كما وأن تأكيد الأقلية على التمسك بالعادات والتقاليد ما هو إلا تعبير عن أصالة الأقلية وعراقتها حيث إن العادات والتقاليد بقدر ارتباطها بثقافة الأقلية، فإنها ما يميز الأقلية عن المجتمع الكبير الذي تتعايش معه (المصدر نفسه).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ذلك أن تأكيد الأقليات على هويتها الذاتية إنما ينهض لمواجهة الانصهار والإذابة في المجتمع الكبير، فهي حركة سياسية ضد محاولات طمس الهوية. وقد ترتقي هذه الحركة إلى حد إعلان التمرد أو الحرب الأهلية.

ثانياً :النظام السياسي ومؤسساته:-

وفي هذا المحور سوف نركز على امرين :-

أ- تبرز قضية تمثيل الأقليات في مؤسسات الدولة من فهم المراد من السلطة، فالسلطة في الغالب تفهم على أنها أداة لتحقيق أهداف وغايات ترتبط بالمجتمع ، كما أنها في جانب آخر تعكس مكانة الجماعة المسيطرة، وبناء على ذلك فإن اهتمام الأقليات بالسلطة ينبع من أن امتلاك الأقلية لجزء من السلطة إن لم يحقق مكسباً، فإنه سوف يمنع الضرر المتأتي عن سيطرة الجماعة الأخرى (مهدي، بدون سنة طبع، صفحة 92).

ب- نصيب الأقلية من الإنفاق العام : كما تهتم الأقليات بحصتها من التخصيصات المالية وذلك لمعالجة التخلف الإنمائي، ومعالجة ضعف الموارد الذاتية بشكل خاص عندما تكون الأقلية مستوطنة في إقليم محدد. وغالباً ما تكون صور المطالبة مخصصات مالية مباشرة للجماعة أو سلطاتها الإقليمية، او في صورة مشروعات أو استثمارات أو زيادة في الخدمات، وغالباً فإن مطالبة الأقلية بحصة من الإنفاق العام يعني بالضرورة إعادة توزيع موارد الدولة بالشكل الذي يؤدي إلى اطمئنان الأقلية لضمان حقوقها المالية والإنمائية (مهدي، المصدر نفسه).

ثالثاً: المحور المتعلق بشكل النظام السياسي:- وقد تثور مشاكل الأقليات بسبب طبيعة النظام السياسي في الدولة. فمن المعروف أن الأنظمة السياسية الاستبدادية تتميز بخصائص تغيب معها حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية (ليلة، 1969، صفحة 529). ولا ريب أنها تشكل بيئة ملائمة لنهوض حركات مناهضة للاستبداد. وعندها لن تكون الأقليات بمنأى عن تلك الحركات بل ستنخرط فيها إن لم تشكل الأقلية نظاماً تعبر عن إراداتها.

ولاشك أن مرحلة مابعد تقويض النظم الاستبدادية يدفع الأقليات الى المطالبة بالاستقلال الإداري، أو أنها ترتقي إلى المطالبة بالإنفصال. ففي الاستقلال الإداري ستسعى الأقلية إلى التحرر من المركز عبر المطالبة بالاستقلال الإداري. وهي تحقق

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

بهذا قدراً من الحكم الذاتيAutonomy . إن تحقيق هذا المطلب علاوة عما يوفره من الاعتراف بقيمة الجماعة الإثنية فإنه في الوقت نفسه يؤثر في ميزانية الدولة حيث إن الاستقلال الاداري يفرض مخصصات مالية للإقليم الذي يتمتع بهذا المستوى من الادارة اللامركزية، أنه يضمن الاعتراف بوجود مصالح محلية متميزة عن المصالح ذات الطابع الوطني أو القومي (بدير و وآخرون، 1993، صفحة 121). أما المطالبة بالانفصال أو الاستقلال فسيأخذ شكلين (مهدي، المصدر السابق، صفحة 88):-

-المطالبة بإقامة نظام سياسي في صورة دولة مستقلة. ومن أمثلة هذا النوع من الانفصال توغو اريتريا في ظل الاستعمار الإثيوبي، و إقليم بيافرا النيجري ...و غيرهما.

- أو اللجوء للمطالبة بالانفصال والانضمام الى كيان سياسي آخر، ومن أمثلة هذا الأنموذج إقليم أوغادين في إثيوبيا ومحاولة الانضمام الى الصومال .

ولاشك إن عدم رضا الأقليات عن الأنظمة السياسية للمجتمعات التي تعيش تحت سيطرتها هو الدافع وراء المطالبة بالاستقلال الإداري أو الانفصال. وقد تكون الإرادة الذاتية للأقلية تتجه نحو الاستقلال وبناء الكيان السياسي عن هوية تلك الأقلية. إن مطالب الأقليات على صعيد المحاور الآنف ذكرها تنشأ عنها مشكلات تواجها الأنظمة السياسية للدول التي تعرف التعدد القومي أو الإثني. وهذه المشكلات تهدد في أغلب الأحيان التماسك الاجتماعي للدولة وبالتالي تهدد وحدتها الوطنية.

لكن قد تكون هذه المشاكل بسبب سياسات التمييز العنصري التي تنتهجها بعض الأنظمة حيال الأقليات سواء الإثنية أو القومية. والتمييز العنصري of racism Discriminationيقوم أساساً على فكرة التمايز في العروق البشرية، وتزعم أطروحة التمايز أن هناك توافقاً بين التقدم والإبداع والعنصر الأبيض، في الوقت الذي يوجد فيه توافق بين العنصر الملون والتخلف، وأن سبب هذا التفاوت يرجع إلى عدم التكافؤ البيولوجي في العروق (الاسود، 1990، صفحة 544). لقد كانت فكرة التمايز في العروق أحد العوامل المغذية للصراعات السياسية بين الشعوب وهذه الفكرة تجد جذورها التاريخية في مدركات القبائل بأن بعضها ذات أصول وأعراق أرقى من الأخرى. في حين يرتبط التمايز العرقي لدى بعض الشعوب بقانون الطبيعة التي

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع ٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

اعدت بعض الأمم ليكون أفرادها أحراراً، وأعدت اممآ أخرى ليكون أفرادها عبيداً، فالعبيد هم كذلك بالطبيعة (ديورانت، 1968، صفحة 65).

وفي التاريخ الحديث ظهر التمييز العنصري في القرن التاسع عشر، خلال الفتوحات الاستعمارية، ففي فرنسا كتب كاوغست نيري Kagest Neri كتابه ( رسائل عن تاريخ فرنسا) عام 1827، قال فيه( إن الشعب الفرنسي يتكون من عرقين هما الغال الرومان، وهو أقوام بدائية كانت قد قطنت الأرض الفرنسية، ثم الفرنجة، وهم الغزاة الجرمان. كما ظهر أيضاً من يمجد العرق في ألمانيا والذي يقول إن الألمان وحدهم هم الشعب الحي، وهو وحده الذي حافظ على لغته الحية. كان غليوم الثاني قيصر ألمانيا يصرح قائلاً" إننا ملح الأرض، لقد خلقنا التمدن للعالم" ) (الاسود، المصدر السابق، الصفحات 558-559). ورغم التقدم الذي تشهده الدول الأوربية فإن نزعة التمييز العنصري لدى البعض مازالت قائمة في الحدود التي أشرنا إليها في ماسبق تجاه الإسلام والمسلمين . ففي الوقت الذي يكتب أحد المستشارين المسلمين كانوا مستعدين للتسامح مع المسيحيين واليهود كجماعات محمية من قبل الدولة الإسلامية معتبرين أنهم لا يتعارضون مع قواعد الإسلام (Watt, 1961, p. 158).

من هنا يمكننا القول: إن التوترات الناشئة عن عدم الاستجابة لمطالب الأقليات، وما تذكيه السياسات الاستعمارية كان لها أثرها في نشوء مشاكل الأقليات .

المبحث الثاني: نظرية الاعتراف لدى تشارلز تايلور* .

* تشارلز تايلور (Charles Taylor)، هو فيلسوف كندي من مدينة مونتريال في الكيبك، ولد عام 1931يعد من أبرز الفلاسفة المعاصرين في مجال السياسة، والفلسفة الأخلاقية، والفلسفة الدينية . ترجمت أعماله إلى أكثر من عشرين لغة، أستاذ العلم السياسي والفلسفة في جامعة مكغيل حيث درس عام 1961الى غاية 1979، وفي عام 2007 عَين رئيساً بالاشتراك مع عالم علم الاجتماع جيرار سباكتر في اللجنة الاستشارية حول التوافقات المتعلقة بالاختلافات الثقافية التي سميت لجنة بوشار تايلور، كما يعد أحد مؤسس حركة اليسار الجديدة في بريطانيا وقام بترشيح نفسه عدة مرات لعضوية البرلمان الاتحادي الكندي. ومن أهم أعماله:شرح السلوك 1964، هيغل 1975 ، هيغل والمجتمع المفتوح 1979، النظرية الاجتماعية كممارسة1979، وكالة الإنسان واللغة في جزأين 1985، مصادر الانا :تكون الهوية الحديثة1989 ، توعك الحداثة 1991، التعددية الثقافية:دراسة في سياسة الاعتراف1992 ، الحجج الفلسفية 1995، الحرية الحديثة 1999، أصناف من الدين 2002، أخلاقيات الأصالة 2003، المتخيلات الاجتماعية الحديثة 2004، عصر العلماني 2007، العلمانية والحرية الضمير. (سباكتر، 2016، الصفحات 232-233).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ظهر خطاب الاعتراف بالهويات الثقافية والعرقية والدينية في أمريكا الشمالية في السنوات (1960-1970)، وذلك في سياق الحديث ومناقشة أوضاع الزنوج والنساء والأقليات عموماً من أجل الحصول على حقوقهم ، كما ترافق مع الإجراءات السياسية التي اتخذتها دولة كندا للحد من النزاع اللغوي بين الفرانكوفونيين و الأنجلوسكسون، بحيث أدى كل ذلك إلى ظهور تفكير سياسي جديد حول قيمة الجماعات والثقافات في المجال السياسي (بغوره، 2012، صفحة 69). وتتمثل الإشكالية الأساسية لهذا التفكير في الموازنة والنظر في مثل وقيم الليبرالية المتمثلة بشكل خاص في الحرية والمساواة في الحقوق وحق الجماعات في الاحتفاظ بخصوصيتها وقيمها وهوياتها. والمعالم الكبرى لهذا التفكير السياسي الذي اصطلح على تسميته (الجماعاتية Communitarianism )، والذي يدعو إلى (سياسة الاعتراف، Recognition Policy)، وهو ماسنعمل على تبيانه في محاولة الرصد والحفر في ثنايا نظرية الاعتراف تلك لدى الفيلسوف الكندي تشارلز تايلور **Charles Taylor** ، على أن نبدأ ماذا نقصد بنظرية الاعتراف كي ننتقل بعدها للبحث في سياسة الاعتراف الخاصة بتشارلز تايلور وعلاقته بقضية الأقليات من خلال نظريته.

اولاً- نظرية الاعتراف:

واكبت نظرية الاعتراف نظرية التعددية الثقافية للتعامل مع التنوع الثقافي لطرح الأسس النظرية لحل إشكالية الحقوق وحريات الأقليات والجماعات الثقافية المختلفة في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية المعاصرة، ومن ثم كيفية تعامل الدولة مع هذه الجماعات، و امتزجت دلالات الاعتراف بدلالات التعددية الثقافية. لذلك كان الاعتراف مطلبا أساسيا من مطالب التعددية الثقافية (كاظم، 2016، صفحة 138). وأن التعددية الثقافية ترى أن احترام التنوع ينبغي أن يعبر عنه في صورة الاعتراف الرسمي من قبل الدولة (المصدر نفسه، صفحة 112).

وقد أخذ مفهوم الاعتراف من الناحية النظرية منحى قائماً بذاته إلى أن تحول إلى نظرية مستقلة عن مفهوم التعددية الثقافية وذلك بفضل جهود مفكرين و فلاسفة كبار لهم مرجعيات فلسفية وسياسية وسيكولوجية واجتماعية مختلفة أبرزهم (بول ريكور) و (تشارلز تايلور) و (اكسل هونيث) و (نانسي فريزر) وغيرهم ممن تناولوا إشكالية مجتمعات متعددة الثقافات والأعراق. وهكذا " أصبح مفهوم الاعتراف

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع ٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

براديماً قائماً بذاته، يستجيب للدينامية السياسية المعاصرة باستدماجه، ضمن آليات التحليل، لمفاهيم جديدة كالهيمنة الثقافية، وعدم الاعتراف، والاحتقار إلى جانب المفاهيم التقليدية كصراع المصالح والاستغلال وإعادة التوزيع، بحيث أصبح هذا المفهوم الذي هاجر من الفلسفة إلى العلوم الاجتماعية، أداة لمساءلة التحولات المجتمعية في أبعادها الاجتماعية والسياسية والأخلاقية ومفتاحاً لفهمها حسب " نظريات الاعتراف " المختلفة " (مولود، 2019، صفحة 108). هذا من الناحية النظرية .

أما من الناحية العملية، وجنبا إلى جنب تطور مطالب العدالة الاجتماعية في العالم المعاصر ؛ " اكتسب مفهوم الاعتراف أهمية كبرى في حياة الأفراد والجماعات والأقليات، ولوحظ أن العديد من الدول أعادت تشكيل سياساتها العمومية في أفق إدماج واقع التنوع الثقافي، فأصبح الاعتراف مقولة مركزية في السياسة والقانون والفلسفة، وبيان ذلك أن العديد من المنظرين والمشتغلين بقضايا الفلسفة السياسية يذهبون إلى اعتبار الاعتراف أنموذجاً إرشاديا جديداً للسياسة يعوض أنموذجاً قديماً للعدالة التوزيعية، وبشكل خاص أصبح " الصراع من أجل الاعتراف " هو براديم الصراعات السياسية والاجتماعية منذ أواخر القرن العشرين. فالمطالبات التي تسعى إلى الاعتراف باختلاف (الهوية، الثقافة، الدين، الجنس) هي الآن مصدر كثير من الصراعات في العالم، بل إنها الأكثر صعوبة على مستوى تدبيرها " (المصدر نفسه، الصفحات 108-109).

ثانياً- معالم الاعتراف والهوية لدى تشارلز تايلور:

نحاول في هذا المطلب التركيز على معالم الاعتراف لدى المفكر الكندي تشارلز تايلور وعلاقته بالأقليات من خلال الهوية، وذلك من خلال و ماهي سياسة الاعتراف والهوية لدى تشارلز تايلور؟ وتشارلز تايلور ومفهوم الأصالة ومفهوم احترام الآخر بالإضافة إلى العدالة والمواطنة ؟ ومن ثم أهم الأنتقادات التي وجهت إلى تشارلز تايلور وسياسته بالاعتراف؟.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع ٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

1-سياسة الاعتراف * والهوية لدى تشارلز تايلور:

ظهر خطاب سياسة الاعتراف والتعددية الثقافية رداً على سياسات الدولة القومية التي سعت إلى بناء الهوية القومية والثقافية لمجموعة الأغلبية المهيمنة، وإقصاء ثقافة الأقلية وتهميشها سياسياً واقتصادياً. وتشتمل هذه السياسات كما اوردها ويل كيميلكا على مايأتي:-

أولاً: تبني قوانين اللغة الرسمية التي تعترف بلغة المجموعة المسيطرة على أنها اللغة القومية الرسمية الوحيدة، وبذلك فقط هي اللغة التي تستعمل في المجال العمومي.

ثانياً :بناء نظام قومي للتعليم الإلزامي ينحصر في السردية التاريخية والقومية للمجموعة المسيطرة.

ثالثاً مركزية القوة السياسية واستبعاد أشكال السيادة والحكم الذاتي اللذين تمتعت بهما جماعات الأقليات تاريخياً.

رابعاً نشر لغة المجموعة المسيطرة وثقافتها من خلال المؤسسات الثقافية القومية.

خامساً:تبني رموز الدول والاحتفال بتاريخ الجماعة المسيطرة.

سادساً:إنشاء نظام قانوني وقضائي موحد يعمل من خلال لغة المجموعة المسيطرة وتراثها القانوني.

سابعاً :تبني سياسات استيطان وإسكان لمصلحة الجماعة القومية المسيطرة.

* ظهر خطاب سياسات الاعتراف **Recognition Policy** كأستئناف لسياسات الدولة القومية الحديثة من جهة، وسياسات دولة المواطنين الليبرالية من جهة أخرى، يشكل خطاب الاعتراف أهم المساهمات النظرية في العلوم الاجتماعية في العقود الأخيرة لدوره في الربط بين العدالة الاجتماعية-الاقتصادية والعدالة الثقافية ومفهوم الحرية والنظام السياسي. ويعتبر كل من تشارلز تايلور في نصه "سياسات الاعتراف ، واكسل هونيث في كتابه الصراع من اجل الاعتراف ونانسي فريزر في مقالها حول "العدالة الاجتماعية في زمن سياسات الهوية " بالاضافة الى ويل كيميلكا في مساهمته المهمة بشأن التعددية الثقافية الليبرالية، من المثقفين الذي ساهموا كثيراً في تطوير هذا الحقل المعرفي في العلوم الاجتماعية. (مصطفى، سياسة الاعتراف والحرية، 2016، صفحة 81).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ثامناً :تبني سياسات الهجرة التي تتطلب معرفة باللغة والتاريخ القدميين كشرط للحصول على المواطنة.

تاسعاً :الاستيلاء على المجال العمومي الذي كان السكان الأصليون يملكونه (كيمليكا، 2011، الصفحات 83-84).

إذا تحدت سياسات الاعتراف مفهوم المساواة الليبرالي كإطار لتوزيع الموارد في المجتمع، وخرجت ضد حيادية الدولة الليبرالية ثقافياً. وأعماها اتجاه الانتماءات الثقافية للمجموعات والأفراد، وليس من قبيل المصادفة أن يخرج منظرو سياسات الاعتراف ومنها تايلور من رحم الليبرالية المساواتية، باعتبار الأخيرة مجرد غطاء على الظلم التاريخي هكذا يدعي هؤلاء، لمجموعات مهمشة لم تكن قادرة على النهوض في الإطار الليبرالي الرأسمالي الفردي. سياسات الاعتراف من جانبها تقترح تعاملاً متبايناً مع المجموعات الثقافية المكونة للمجتمع، بهدف النهوض ومساواة المجموعات المهمشة ثقافياً وسياسياً واقتصادياً بمجموعات الأغلبية. تهدف سياسات الاعتراف إلى المساواة ولكن أدواتها غير مأخوذة من مخزن الأدوات الليبرالية الفردية المساواتية. والموارد التي تسعى سياسات الاعتراف لتحقيقها للمجموعات المهمشة لتشمل موارد ثقافية جماعية، مثل السردية التاريخية، وتمثيل ثقافتها في المجال العمومي، والحفاظ على أنماط حياتها الخاصة، وإعادة الاعتبار إليها في السردية المدنية للدولة.

وبهذا المعنى فإن سياسة الاعتراف جاءت وفي جزء منها ناقدة للتوجه الليبرالي الذي مثله جون رولز وعلى سبيل المثال الذي شيد إطاره النظري للعدالة على التوجهات الليبرالية الفردانية. ذلك أن رولز كان قد اهمل التوجهات الثقافية الجماعية من العدالة، معتبراً أن معايير العدالة واحدة في جميع المجتمعات، وبالتالي ينطوي هذا التوجه الذي ينتمي إليه رولز على انحياز نظري بسبب تغييبه الجماعات كما تنظر لها سياسة الاعتراف فهو ذو تصور أحادي و إقصائي في آن معاً (Habermas, 1995, pp. 109-131).

وعليه، فيمكاد الاعتراف أن يكون من المفاهيم المحورية في التعددية الثقافية وترجع صياغته المكتملة إلى المفكر الكندي تشارلز تايلور في مقالته عن "سياسات الاعتراف(1992) The Politics of Recognition" على الرغم من أن جذور المفهوم ترجع

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

إلى هيغل وجدلية العبد والسيد والذي يعني في نهاية المطاف الصراع حتى الموت كضرورة لابد منها من أجل الاعتراف التي تمت الإشارة إليها سابقاً بوصفها أي الاعتراف أساساً للوعي بالذات (هونيث، 2015، الصفحات 71-84).

كيف يمكن أن يكون الصراع حتى الموت من أجل الاعتراف؟ فإذا كان الاعتراف رغبة بشرية أساسية، فإن إشباعها مطلباً ملحاً للجميع، وهو مطلب لا يتحقق من هذا المنظور إلا في سياق الصراع، لأن على كل واحد من البشر أن ينتزع الاعتراف به من الآخرين بالقوة، وهذا يعني أن الاعتراف لا يوجد إلا في سياق الصراع، إلا أنه لا يمكن أن يكون صراعاً حتى الموت ذلك لأن الفوز بالاعتراف لا يتحقق بفناء الطرفين ولا ببقاء أحدهما على قيد الحياة وموت الطرف الآخر، بل لابد من بقاء الاثنين معاً المنتصر والمهزوم على قيد الحياة من أجل أن يعترف المهزوم بهزيمته ويقر للمنتصر بانتصاره وتفوقه وسيادته، لأن الميت عاجز بطبعه عن الاعتراف بشيء فالاعتراف هو امتياز الأحياء فقط، "ولكي يتشكل الواقع البشري كواقع معترف به، ينبغي أن يبقى الخصمان على قيد الحياة بعد صراعهما" (كاظم، المصدر السابق، صفحة 99)، وبهذا المعنى فإن الصراع من أجل الاعتراف لابد أن يكون بين الأحياء من أجل أن نحظى على الاعتراف، لأن الاعتراف الذي يتحدث عنه هيغل هو ذلك النوع الذي يفرض على المرء أن يخوض صراعاً حتى الموت من أجله.

وهل يتطلب الاعتراف كل هذا الصراع؟ وهل يمكن الفوز بالاعتراف دون الانخراط في الصراع حتى الموت بالضرورة ؟ وهل بالإمكان الحديث عن الاعتراف بمعزل عن هذا القاموس الدموي؟ للإجابة عن هذه الأسئلة يلزمنا العودة إلى أطروحة تشارلز تايلور حول "سياسات الاعتراف"، حيث يطور تشارلز تايلور مقاربة غير دموية للاعتراف، مقاربة تتعامل مع الاعتراف بوصفه استحقاقاً مدنياً أو سياسياً نحصل عليه بطريقة سلمية مثله كمثل بقية الحقوق الأخرى. هناك مجتمعات لا سبيل أمامها لنيل حقوقها الأساسية كالحق في الحياة والكرامة البشرية وحرية التعبير إلا من خلال الانخراط في صراع دموي مع السلطة الديكتاتورية، والسبب أن الجدلية الحاكمة لعلاقة السلطة بالمواطنين في هذه المجتمعات، هي الجدلية الدموية الهيغلية التي تحكم علاقة السيد (الديكتاتور)بعبيده (المواطنين )، حيث ينخرط الطرفان في صراع دموي من أجل الاعتراف، الأول يطالب بالاعتراف بحقه في السلطة الشمولية

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع ٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المطلقة. فيما يسعى الثاني من أجل الاعتراف بمواطنته وحقوقه الأساسية، الأمر الذي يتطلب الحد من تلك السلطة المطلقة (المصدر السابق نفسه، صفحة 100). وهذان اعترافان متعارضان ويتعذر التوفيق بينهما على الإطلاق، ومن هنا يتولد مطلب الاعتراف في سياق الصراع الدموي. إلا أن المجتمعات الديمقراطية ليست مضطرة لخوض هذا النوع من الصراع من أجل الاعتراف، لأنها تجاوزت عقبة الاعتراف الهيغلي من خلال توافقها على صيغة ديمقراطية سلمية من الاعتراف المتكافىء المتبادل، حيث تعترف الدولة بحقوق المواطنة الأساسية، وفي المقابل يعترف المواطنون بمشروعية حكم الدولة .

وهو ماحدا بتشارلز تايلور إلى نقل مفهوم الاعتراف من سياق الصراع الدموي إلى سياق الحوار السلمي Peaceful dialogue ، ذلك لأنه يرى أن السمة الحاسمة في الحياة البشرية تكمن في "طابعها الحواري بصورة أساسية" (Tayer, 1997, p. 102) ، فيقول نحن نتشكل عبر الأتصال بالآخرين والحوار معهم ، ولهذا نكون بأمس الحاجة إلى اعترافهم وذلك بقدر حاجاتهم هم إلى اعترافنا . الاعتراف إذا حاجة تتطلب الآخر بالضرورة، الآخر الذي يعترف بنا ونعترف به . وبهذا المعنى يصبح الاعتراف أكبر من مجرد رغبة بشرية عابرة وأكبر من مجرد كسياسة وتأدب ومجاملة يتبادلها أحدنا مع الآخرين بل هو مطلب ملح وحاجة إنسانية حيوية. (Ibid, p. 99).

وتكمن إلحاحية هذا المطلب وحيويته في علاقة الدعم المتبادل بين الاعتراف والهوية ، يرى تشارلز تايلور أن المجتمعات التي تعرف تعدداً ثقافياً يصبح فيها الاعتراف حاجة ضرورية وملحة ليس فقط على المستوى الوطني بل على المستوى العالمي وذلك بالنظر إلى العلاقة القائمة مابين الاعتراف وبين الهوية، حيث تشير الهوية في هذا السياق إلى "شيء أشبه بالإدراك الذي يمتلكه الأفراد حول أنفسهم والمميزات الأساسية التي تحددهم بوصفهم كذلك" (Taylor, 1994, p. 41). يتقدم تشارلز تايلور أكثر حين يرتبط بين غياب الاعتراف من قبل الآخر وسوء إدراك الهوية لأولئك المهميشين وبين الاضطهاد بقوله "إن هويتنا تتشكل جزئياً بالاعتراف أو بغيابه، وكذلك بالإدراك الخاطىء أو السيىءالذي يملكه الآخرون عن هويتنا" (Ibid). وعليه، فإن عدم الاعتراف أو الاعتراف غير المطابق أو المشوه، يمكن أعتباره ظلماً ويشكل نوعاً من الاضطهاد، لأنه يؤطر ويسجن شخصاً ما أو مجموعة من الأشخاص

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

في نوع من الوجود الخاطىء أو المشوه أو المختزل. أي قد يسببان في ألم فادح وأذى معنوي خطير بحق الأفراد والجماعات، وربما اثقل ضحاياهما بكراهية معوقة للذات، وبحسب تشارلز تايلور كذلك فإن "الشخص أو جماعات البشر يمكن أن يقاسوا ضرراً فعلياً، وتشويهاً حقيقياً وذلك إذا كان الناس أو المجتمع من حولهم يعكس محدوديتهم، أو يحقرهم ويمثلهم بصورة تدعو للازدراء" (Taylor, Op.cit, p. 98). في ضوء ذلك، فإن تكون الهوية وبروزها إنما يتم وفقاً لآلية واحدة وهي التحاور والتفاعل مع الآخرين، فالتحاور هو الذي يقود إلى تعيين ملامح التماثل والتباين مابين الهويات سواء على صعيد الأفراد أم على صعيد الجماعات. ذلك لكون الفرد لا يستشعر تباينه وخصوصيته إلا من خلال تفاعله مع أقرانه، وكذلك الحال مع الجماعات فهي إنما تدرك خصوصياتها الثقافية عبر التفاعل مع الجماعات الأخرى سلباً أو إيجاباً و هي تريد من خلال هذا التحاور نيل الاعتراف بها بوصفها متميزة عن الجماعات المحيطة بها.

وأتساقاً لذلك لم يكن لسياسة الاعتراف أن تحوز مثل هذا الزخم لولا ارتباطها بمتغيرين رئيسين كانا قد أصاب هيكلية المجتمع الغربي وتراتبه الاجتماعي منذ أواخر القرن الثامن عشر:

يدور الأول : على مبدأ الكرامة البشرية Human dignity ، وهو واحد من مبادىء فكر التنوير في الغرب. فبدل مفاهيم النبالةnobility والشرف Honorوالألقاب المفخمة التي كانت حكراً على الفئات "النبيلة" في المجتمع، وتسهم في تقسيم المجتمع إلى طبقات عليا ودنيا، بدل هذا أصبح لدينا اليوم مفهوم الكرامة البشرية الذي يقوم على فكرة أن لدى كل البشر الحق في التمتع بالأحترام بصورة متساوية، وصرنا نتداول ألقاباً تقوم على التكافؤ والتساوي بدل التراتب (سيد ،وسيدة...) ونتج عن مبدأ الكرامة البشرية الاعتراف بمبدأ كرامة المواطن (مجيديلة، المصدر السابق، صفحة 101). وهذا المبدأ لا يعني" أن الجميع مشتركون في الكرامة فحسب، بل إنه يشير إلى شكل من الاعتراف المتساوي، وأن هذا النوع من الاعتراف أصبح جوهرياً في المجتمعات الديمقراطية" (Taylor, the polities, Op.cit, p. 99) .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

أما الثاني فيدور في تطور المفهوم الحديث للهوية Identity*، والذي أدى إلى صعود سياسات الاختلاف. وعلى هذا الأساس يرى تشارلز تايلور، أضحى لكل واحد حق الاعتراف بهويته الفردية وأصالته التي تعكس استقلاله الذاتي دون أن تجعله منعزلاً فأصالة الفرد أساس اختلافه ومنبع حاجته للاعتراف به على المستوى الشخصي والمستوى الاجتماعي وسياسات الاختلاف وهي تستجيب لهذه الحاجة المتأصلة في تكوين الفرد والمحددة لهويته، ترفض وتستنكر المواطنة من الدرجة الثانية، وهذا ما يمنح الأساس للمساواة ولسياسات الكرامة (مجيديلة، المصدر السابق، صفحة 101). والتفكير في سياسة الاعتراف عند تشارلز تايلور يستأنف بطريقة ما التفكير في إشكالية التعددية الثقافية التي صيغت من أجل إشاعة ثقافة التسامح وقبول الآخر. ففي كتاب "التعددية الثقافية، الاختلاف والديمقراطية" ينطلق من مبدأ أن هوية كل واحد ترتبط أرتباطاً وثيقاً بأشكال الاعتراف به. ومن منظور تايلور هنا سيصبح الاعتراف الهيغلي هو الاعتراف بقيمة كل واحد في حريته واستقلاله الذاتي، وبالتالي إلغاء أدوار العبد والسيد (المصدر نفسه، صفحة 102). وهو ماجعله يدافع عن فكرته القائلة إن" بتشكل الهوية جزئياً بالاعتراف أو بغيابه، وكذلك من خلال سوء إدراك الآخرين لنا" (Taylor, Op.cit, p. 26).

وهو مادفع بتايلور إلى القول ليس للوجود البشري أي معنى خارج طابعه الحواري، أي خارج الربط الذي يوحد الفاعل بالغير وبالنتيجة فإن الهوية تتحدد بوساطة العلاقة مع الآخر. فالهوية تتشكل دائماً بالحوار أو بالتعارض مع الآخرين، وحتى بالصراع معهم. فإن هذه العلاقة الذاتية تتشكل وتظهر وتقرر مسارها وشكلها ومصيرها.

إن الحوار من ناحيته سيتطلب اللغة، إلا أن هذه تتخذ لديه منحى خاصاً يتجاوز الألفاظ والمفردات اللغوية، وتهتم بمختلف أشكال التعبير التي يستعملها الإنسان

* لابد من فهم و إدراك الهوية ما بشكل مفصل نرجع الى المفكر الفرنسي اليكس ميكشيللي Alex Mucchielli في كتابه الهوية، ويقول الهوية سواء أكانت فردية أم جماعية أم ثقافية، لابد لنا معرفة النواة الأصلية لهذه الهوية Identity، لأنها تمثل وحدة المشاعر الداخلية التي تجعل كل شخص ينفرد بها عن غيره من الكائنات الأخرى، حيث نجده يقول "لايمكن لنا تعريف هوية كائن اجتماعي ما من غير العودة إلى الشعور بالهوية الذي يوجد وبشكل طبيعي في وعي الكائنات العاقلة". (ميكشيللي، 1993، صفحة 12).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

بما في ذلك الفنون والإشارات التي نتعلمها من خلال التبادل مع الآخرين. مستعيناً في ذلك بما قدمه جورج هربرت ميد، وخاصة ما أصطلح عليه ب"أولئك يهبون المعنى" (Ibid, p. 50)، ومن هذه الواقعة اللغوية يستنتج تشارلز تايلور قاعدة معرفية ووجودية تقول"ليس الفكر الإنساني أحادياً وإنما هو فكر حواري" .

وبهذا المعنى فإن الآخر لا يظهر على أنه حد وعقبة وشرط وإنما يظهر بوصفه "حاجة للاكتمال" (Ibid). وفي سياق موضوع الهوية فإنه لايتم اكتسابها في عزلة وإنما من خلال الحوار المباشر وغير المباشر مع الآخر وفي علاقة التوافق أو التعارض مع الآخر. من هنا يستنتج تايلور بقول"إن هويتي الخاصة ترتبط حيوياً بعلاقاتي الحوارية مع الآخرين" (Ibid, p. 51). ويظهر هذا الحوار مع الآخرين في العائلة والأصدقاء وجماعات الانتماء أو جماعات الغرباء، وسواء أكانت العلاقة معهم أو ضدهم فإن هذه الذاتية تتشكل وتظهر وتقرر مسارها وشكلها ومصيرها.

وعلى الرغم من تثمينه للمعنى الجديد للذات إلا أنه لم يتوقف عن نقد المظاهر السلبية لهذه الذات وهو ما بينه في كتابه (قلق الحداثة1991)، ليتجاوزها من ناحية نقد عند حالة العزلة المتزايدة للأفراد داخل المجتمع، والتذرية التي أصابت المجتمعات الحديثة، والأولوية المعطاة للإنتاج والفعالية الناتجة عن أستخدام التقنيات وهو ما أدى في نظره إلى تراجع قيم المجتمع والجماعة . وهذا التراجع في الحياة الأخلاقية التي أصبحت منحصرة في الرفاهية المادية. كما يظهر التراجع في الحريات نفسها ولاسيما الحريات المدنية جراء عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية وتنامي دور الدولة البيروقراطية وهو ما أصطلح عليه ب"الأستبداد الناعم "Soft domineering (Tayor, 2001, p. 102). وللحد من فقدان المعنى والعزلة وعدم القدرة السياسية وجب علينا في نظر تايلور أن نعمل على إخراج الإنسان من القفص الحديدي الذي وضع نفسه فيه وأن نرد إليه بعده الأخلاقي الخليق به وأن ننزله في منزلته الطبيعية المتمثلة في جماعته الاجتماعية، وأن نحرره من خلال جماعته وهذا ما أدى إلى إعادة النظر والتفكير من جديد في القيمتين المؤسستين للديمقراطية الليبرالية، وهما الحرية والمساواة (بغوره ا.، 2014، صفحة 199).

فالحرية من منظور الديمقراطية الليبرالية مصممة على أساس الأستقلال الذاتي وتقتضي القدرة على الأختيار وعلى التحقق والتنفيذ أي بمعنى أنني حر عندما أقرر

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

بنفسي كل ما يتعلق بي بعيداً عن المؤثرات الخارجية، حيث يرى تايلور أن الحرية أو لكي يكون الإنسان حراً يجب على هذا الإنسان أن يتبع مثلاً أخلاقياً أو أختياراً أخلاقياً وأن عليه أن يحيا حياة أصيلة؟ (Tayor, Op.cit, p. 120)فما المقصود بالأصالة؟.

2-تشارلز تايلور ومفهوم الأصالة:

يرى تايلور أن "مفهوم الأصالة Originality " مفهوم جديد وغريب على الثقافة الحديثة حيث نشأ في نهاية القرن الثامن عشر، ويحمل في طياته فكرة مفادها أن الإنسان يتمتع بحس أخلاقي وأن لديه استعداداً فطرياً لما هو خير وشر. وهذا يبين أن أخلاقيات الأصالة Ethics of originality ليس لها تاريخ أو منشأ عرقي أو بدائي، أي أن هذا المفهوم قد جاء مع عصر التنوير وخاصة مع فكرتي: الحساب والعقاب (بغوره، المصدر السابق، صفحة 79).

كما يؤكد أيضاً على أن الخير والشر Good and Evil فكرتان مرتكزتان في مشاعرنا وهذا يعني أن الأصالة أرتبطت في ظهورها بالمعنى الأخلاقي الإنساني، أي أن منبع الأخلاق هو الإنسان، حيث نجد تشارلز تايلور يقول" فالأخلاق لها بمعنى ما صوت في داخلنا ...لأنه يخبرنا ما هو الشيء الصحيح للقيام به"(Taylor, 2003, p. 26) . كما يعتبر جان جاك روسو أول من أحدث تغييراً في مفهوم الأصالة. وذلك من خلال دعوته الدائمة إلى ضرورة اتباع الطبيعة التي يكمن في ذواتنا، وأن هذا الصوت يتم خنقه نتيجة أعتمادنا على الآخرين وأنه يظهر ويحيا كلما شعرنا بوجودنا الأصيل. ولقد تعمق الشعور بالأصالة بالنسبة إلى تايلور من خلال جهود الفيلسوف الألماني يوهان غوتفريد هردر Johan Gottfried Herder وخاصة في فكرته القائلة" إن كل واحد منا لديه طريقة أصيلة لكونه إنسان" (Ibid, p. 28)، حيث ترسخت هذه الفكرة ترسخاً عميقاً في الوعي الحديث، لأنها فكرة جديدة وذلك لأن في مطلع القرن الثامن عشر لم يعتقد أحد أن الاختلافات بين البشر لها هذا النوع من الأهمية الأخلاقية(Ibid) . وذلك لأنه قبل القرن الثامن عشر كانت الحروب والصراعات منتشرة وكذلك هيمنة وسيادة الكنيسة، وسيادة الظلم ، وأنتشار المعاناة و الإلم ، لذلك لم يكن الأفراد يولون أي أهمية للاختلافات الأخلاقية . لذلك وجب على الإنسان أن يعيش وفياً ومخلصاً مع نفسه: لأنه وإن لم يعش مخلصاً فإنه يفقد بعده الإنساني وقيمته الإنسانية وأن لا يعيش مقلداً لأي شخص آخر وهذا كله يؤكد على أهمية أرتباط

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع ٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الأخلاق بالذات أو الأخلاق بالنفس، وبالطبيعة الداخلية للإنسان التي تكون في الغالب معرضة للخطر . وذلك نتيجة الضغوط الخارجية، وأن الذين فقدوا القدرة على الأستماع الى الصوت الداخلي أن يلجئوا إلى إدخال مبدأ الأصالة حيث يقول تايلور" لكل صوت من أصواتنا لديه مايقوله بطريقته الخاصة ...فأنا لا أستطيع العثور على أنموذج للعيش خارج نفسي، وإنما يمكن العثور عليه فقط في الداخل". وبالتالي على الإنسان تجنب جميع أشكال التدهور وأن يكون وفياً مع ذاته، ومخلصاً لأصالته التي لايكتشفها ولا ينطق بها إلا الأنا وأن الإنسان عندما يدرك أناه فإنه يتحدد ويتعين ويستطيع أن يقرر الخير الخاص به (بغوره ا.، مسألة الخير في فلسفة الاخلاق المعاصرة، 2014، صفحة 57).

فبأعتبارنا ذواتاً فإن هويتنا تعرف عن طريق قيمة الأشياء وأهميتها ، غير أنه لا يمكننا أن نكون ذواتاً إلا إذا سعينا وتوجهنا نحو الخير، كما أن ذواتنا تتحدد بوساطة الحوار مع الآخرين أي أن معنى الخير والذات مفهومان مرتبطان وذلك لأنه "بغية أن يكون لنا هوية، نحتاج إلى توجه نحو الخير" (تايلور، 2014، صفحة 126).

فالهوية الشخصية في نظر تايلور هي هوية الذات، وذلك لأن الذات تشمل هويتنا مع مرور الزمن ولأن الذات لا تعيش منعزلة ولا قيمة لها في ذاتها. فلأبد لها من الآخر ذلك الذي يعيش في علاقة يومية معها ، لأن تقدير الذات يتجلى في أحترام الآخر (مهنانة و وآخرون، 2003، صفحة 1288).

3-مفهوم أحترام الآخر عند تشارلز تايلور:

ما المقصود ب(أحترام الآخر Other respect)، يستخدم تايلور هذه الأفكار لبناء سياسة من الاعتراف المتساوي. إذ إنه يحدد طريقتين مختلفتين لفهم فكرة الاعتراف المتساوي. الأول هو سياسة المساواة في الكرامة ، أو السياسة الكونية ، التي تهدف إلى تحقيق المساواة في جميع الحقوق والاستحقاقات. وهو ما يعني وجوب معاملة جميع الأفراد على أساس عالمي واحد من خلال الاعتراف بمواطنتهم أو إنسانيتهم المشتركة. الصيغة الثانية هي سياسة الاختلاف، حيث يتم التعرف على تفرد كل فرد أو مجموعة. أشار روسو بمرارة إلى أن الإنسان بعد أن تحول من حالة من الأكتفاء الذاتي والبساطة إلى واحدة من المنافسة والهيمنة التي تميز المجتمع الحديث، قد أصبح يتوق إلى الاعتراف (روسو ، 1754). في هذا الوضع الضار، يعتمد الإنسان على

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وجهات نظر الآخرين، من خلال الإعجاب بمن حوله، مما يؤدي إلى منافسة لا نهاية لها من أجل إنجازات أكبر وأحترام وبالتالي يسلب الإنسان من استقلاله. بالنسبة لروسو، تتعارض هذه الرغبة في التمييز الفردي و الإنجاز والاعتراف بمبدأ من الأحترام المتساوي(Queen, 2018) . على أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن تايلور يؤكد على فكرة في غاية الأهمية بالنسبة لمفهوم الاعتراف ألا وهي الاعتراف المتبادل يقول" لا يملك النضال من الاعتراف إلا حلاً مقبولاً ومرضياً وهو :نظام من الاعتراف المتبادل ما بين المتساويين، أو ما بين الأعضاء المتساويين"(Ibid) . إذاً فأن المرء في نظر تايلور يحتاج إلى أن يفهم نوع التبادل الاجتماعي وما هي الأهداف المشتركة بينه و بين الحس الاجتماعي وأن يكون لديه إحساس بإدراك الخير وأن القائلين بأن الخير والصواب أمران نسبيان وليس حقيقيان معناه الوقوع في حالة من الفوضى. وأن الأخلاق في نظره نوع من ترتيب الخيرات العليا والقيم التي نرتبط بها بشكل عميق وذلك لأن الخير يحتل مكانة بارزة وذات أهمية في حياتنا فالتوجه نحوه يضفي على حياتنا معنى والشعور بالكمال والاستقلال، وهذه الخيرات يطلق عليها أسم "الخيرات الفوقية" ويؤكد على هذا بقوله" إن التوجه نحو الخير ليس بالأمر الأختياري الزائد وليس بالشيء الذي يمكن أن ننخرط فيه أو نمتنع عنه إرادياً بل هو شرط كينونتنا ذواتاً و بهويات" (تايلور، المصدر السابق، صفحة 126). ولهذا يرى تايلور أنه من المستحيل أن نفهم حياتنا الأخلاقية من دون وجود خير فوقي، وكذلك انعدام توجهنا عن الخير لأنه يدفعنا إلى رؤى جد مختلفة فبعض المثل العليا الأخلاقية كالحرية، والغيرية ، والعالمية، تحتل في نظره مكانه مهماً في أخلاق الثقافة الحديثة فكونك حراً معناه أن تكون قادراً على تحمل المسؤولية بشكل كامل وأن تعتمد على ذاتك بصفة خاصة ، فأنت مسؤول وعليك تحمل نتائج أفعالك فتايلور لطالما آمن بأن الفرد الغربي تأسس ونشىء في مجتمع متحضر تسوده قيم الحرية، والأعتماد على الذات، حيث إن الحرية عنده"لاتقتصر على قدرتنا على القيام بما يحلو لنا في غياب العوائق المادية والقوانين فحسب، بل تتمثل بإرادتنا وقدرتنا على معرفة أنفسنا، وتخطى العوائق الداخلية كالخوف، وفقداننا التحكم بأنفسنا، وعدم تمييز الحقيقة عن الوهم" (فضيلة، 2016، صفحة 59).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع ٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

4-العدالة لدى تشارلز تايلور : إذا كانت العناصر السابقة ذات طابع نظري غرضها التأكيد على حقيقة ودور الاعتراف في تأسيس هوية الإنسان The identity of man، فإن هنالك عناصر عملية تتصل أتصالاً مباشراً بالهوية وتعمل على تحقيق سياسة الاعتراف، وعلى رأس هذه العناصر العدل Justice إذا فما هي صلة بين سياسة الاعتراف، بما هي سياسة في الهوية، بالعدل و العدالة الاجتماعية Social Justice ؟ وهناك صلة وثيقة مع مبادىء وسياسة أقدم عهداً وأوسع أنتشاراً وهي المتعلقة بالعدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية Redistribution of economic resources. ومن المؤكد أن مطلب إعادة توزيع الموارد لم يكن مجرد قضية اقتصادية فحسب، بل ضم ايضاً في ثناياه برنامجاً ثقافياً سواء بصورة صريحة أو ضمنية. ودليل ذلك أن الأشتراكية لم تقتصر طروحاتها على توفير ظروف وفرص اقتصادية أفضل للفقراء والمحرومين، بل أشتملت كذلك خلق ثقافة جديدة وأشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية. وبالتالي فإن الاتجاهات الداعية إلى سياسة الاعتراف قد تبدو أحيانا معنية حصرياً بقضية الهوية والتباين الثقافيCultural variation ، ولكن أنصارها يدركون في الوقت نفسه بأن هذه القضية لا يمكن فصلها عن الأنساق والهياكل الاقتصادية والسياسية (باريخ، 2007، صفحة 19). والسبب في ذلك كون " تقييم الهويات يتم بالاستناد إلى مكانة المنتمين إليها في هيكلية السلطة، وأن إعادة تقييم تلك الهويات يقتضي إحداث تغييرات في هيكلية السلطة بعينها" (المصدر نفسه).

وبالرغم من ذلك استعمل تشارلز تايلور الاعتراف في مجال المطالب المشروعة، أي العادلة ولكنها لا تتصل بالحقوق العالمية التي تتحدد مجتمعاً عادلاً، وإنما بالحقوق الجماعية التي تسمح بقيام مجتمع خير أي بمعنى دفاع عن المطالب المشروعة للأقليات الثقافية والهويات المهمشة (بغوره، المصدر السابق، صفحة 90).

كما أن تشارلز تايلور في كتابه (منابع الأنا) يعبر من الأحترام الصوري للقانون (العدل) إلى النظر في تقويم مضمونه التاريخي (الخير) ، عبور ينطوي على رؤية جوهرية لحقوق الإنسان "يستتلي قوامها تداعيات مهمة" (مطر، 2015، صفحة 107). لذا ينعكس تقويم تايلور هذا على أولوية هذه الحقوق، فيعتمد بدلاً من هذه الأولوية (الليبرالية) أولوية الخير على العدالة. ولا يستوجب ذلك إخضاع مبادىء العدالة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الليبرالية لاحترام تصورات الخير فحسب بل يدعوها إلى الإقبال عليها والانغلال في تذوقاتها حتى تدبرها خير تدبير فهذه التصورات هي في نهاية الأمر تصورات ظاهرة ربما تحددت معالمها اجتماعياً*. وجاء هذا الطرح منافياً لمقتضيات التصور الليبرالي للحقوق الفردية، بوصفه تصوراً يصون معايير العدالة من الانزلاق في مسائل الخير اللاعقلانية المعقدة الشائكة. وهذا أمر ثابت راسخ في التقليد الليبرالي، لأنه يؤكد أن الحقوق الفردية قادرة في حد ذاتها على ضمان التنوع الثقافي وتصورات الخير على اختلافها وحمايتها . فهي حقوق ماانفكت تحفظ حق الجميع في التمايز من دون استثناء شرط أن ينتظم هذا التمايز وفقاً لهذه الحقوق واحتراماً لمقتضياتها، وعليه فإن النتيجة التي يخلص إليها تشارلز تايلور كالآتي"بما أن العدل محدد بالخير، وبما أن الخير محدد تاريخياً فإن العدل بما في ذلك العدل التوزيعي يجب أن يتحدد وفقاً للمعطيات التاريخية" (بغوره ا.، المصدر السابق، صفحة 91). كما يقول"لايمكننا أن نحدد عدالة توزيعية من دون أن نأخذ بعين الأعتبار الثقافة والتقاليد ونمط حياة المجتمع المعني" (المصدر نفسه) ، فإن تحديد العدل وفقاً للخير التاريخي يؤدي إلى موقف نسبي مؤداه أن العدل يرتبط بسياق ثقافي وتاريخي.

وإذا كان العدل يرتبط بقيمة المساواة سواء تعلق الأمر بالمساواة في الحقوق أو الحريات أو الإمكانيات أو المعالجات فإن أخلاق الخير لا يختصر العدل في قيمة المساواة فقط وأنما ربطه بقيم أخرى، وبخاصة قيمة الإنصاف وهو مايعني القول بنوع من التفاوت أو عدم المساواة . وبهذا فإن سياسة الاعتراف تحدت مفهوم المساواة الليبرالي كإطار لتوزيع الموارد في المجتمع، وخرجت ضد حيادية الدولة الليبرالية ثقافياً. وليس من قبيل المصادفة أن يخرج منظرو سياسات الاعتراف من رحم الليبرالية المساواتية باعتبار الأخيرة مجرد غطاء على الظلم التاريخي

*إن للخير، بحسب ما يقول تشارلز تايلور ،أولوية على العدالة. ولا يعني ذلك أن الخير يقدم حججاً عقلية أكثر قوة بل أن الخير في شرحه وتعريفه يقدم موضوعاً تنطبق عليه القواعد التي تعين ما هو حق : "قد نتوصل إلى وجود تمايز نوعي بين مختلف أنماط الحياة التي تعتبر مضامين الفضيلة هي نفسها التي تنسحب على العدالة. لكن ذلك يعني أن العدالة تعرف أيضاً بحسب طبيعتها الملزمة. فهي تقوم على أحترام الأفعال التي تقتضيها العدالة وتفرضها على الناس :السلوك أو القانون.في الحالة الثانية يعتبر المفهوم الأول مفهوم الحياة الخيرة والمتحققة. ويصبح التمايز النوعي هنا في المقام الأول. (مطر، مصدر السابق، الصفحات 107-108).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع ٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

للمجموعات المهمشة لم تكن قادرة على النهوض في الإطار الليبرالي الرأسمالي الفردي. وتقترح سياسة الاعتراف تعاملاً متبايناً مع المجموعات الثقافية المكونة للمجتمع بهدف النهوض ومساواة المجموعات المهمشة ثقافياً وسياسياً واقتصادياً بالمجموعات المهيمنة، ذلك أن سياسة الاعتراف تهدف إلى المساواة ولكن أدواتها غير مأخوذة من مخزن الأدوات الليبرالية الفردية المساواتية، والموارد التي تسعى سياسة الاعتراف تحقيقها للمجموعات المهمشة تشمل موارد ثقافية جماعية، مثل السرد التاريخي وتمثيل ثقافتها في المجال العمومي والحفاظ على أنماط حياتها الخاصة وإعادة الاعتبار إليها في السردية المدنية للدولة (مصطفى، المصدر السابق، صفحة 83).

5- المواطنة* لدى تشارلز تايلور:

ينطلق الاتجاه الجماعاتيCommunautarianism الذي ينتمي إليه تايلور من قاعدة مؤداها أن كل المجتمعات الإنسانية مجتمعات متعددة الثقافات، ولكن بنسب مختلفة وتتكون هذه من أفراد وجماعات مختلفة في الجنس والعرق والدين واللغة والعادات والتقاليد. من هنا فإن سياسة التعدد الثقافي تندد بكل أنواع التمييز وترفض أية مواطنة من الدرجة الثانية، وهو ما يتفق مع مبدأ كونية المساواة في الكرامة. وهذا هو وجه خلافها مع مبدأ الكونية ، أي إذا كنا لا نعترف إلا بما هو كوني فإن الاعتراف بالهويات يتطلب الاعتراف بالخصوصية (بغوره، المصدر السابق، صفحة 96). ولا يرى تشارلز تايلور تعارضاً بين مطلب الكونية

* يعد مفهوم المواطنة **Citizenship** من المفاهيم الأساسية التي تأثرت بشكل كبير على الفكر السياسي القديم والحديث والمعاصر. حيث برز ظهورها الأولي(المواطنة) مع بروز دولة المدنية اليونانية التي كانت قائمة على أساس التمييز بين الأفراد، لكن إبداع هذا المفهوم ظهر بظهور الدولة القومية الحديثة في أوربا. والمواطنة هي تعبير عن حركة المواطنين في اتجاه إثبات وجودهم في إطار جماعة بعينها بحيث تتجاوز هذه الحركة الانتماءات الأضيق إلى الانتماء الأرحب، أي تتجاوز الانتماء لأشكال أولية للمجتمع البشري(الطائفة ،القبيلة ،العشيرة) إلى الجماعة الوطنية ومن ثم تحقيق دولة المواطنة ،وعليه فتصبح المصلحة العامة المشتركة هي المعيار الرئيس الذي يحكم حركة المواطنين فيحدث مايسمى بالاندماج الوطني. إن المصلحة العامة في هذه الحالة تمثل عاملاً حاسماً في دفع المواطنين للحركة نحو أكتساب الحقوق بأبعادها المختلفة (المدنية، والسياسية ،والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية،والمشاركة) بشتى أنواعها ومجالاتها ، والمساواة بين الجميع من دون تمييز لأي أعتبار. (الكواري، 2001، الصفحات 33-34).

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

والخصوصية في هذا المجال، ذلك أن مطلب الكونية يقول تايلور" يحمل وعداً بالاعتراف بالخصوصية" (Cherles, Op.cit, p. 58)، وهو مايؤكد كون سياسة الاختلاف Differentiation policy لاتخرج عن مطلب الكونية[1]*.

وترتبط المواطنة بفكرة الفصل بين الفضائين الخاص والعام، ولقد أهتم تايلور بهذه المسألة وبصلتها بسياسة الاعتراف وسابقاً بيناه في الصفحات السابقة، وهو مبدأ المساواة في الفضاء العام ظهر بعد انتقال المجتمع القديم القائم على الشرف إلى مجتمع قائم على الكرامة والمساواة، وأن هذا الأنتقال صاحبه تغيير أساسي يتمثل في ظهور سياسة كونية تجعل المساواة في الكرامة أحد الحقوق الأساسية للمواطنين . ولكن في مقابل هذا العامل الكوني وبالتزامن مع ظهور الهوية الحديثة ، فإن عنصراً جديداً قد ظهر وفرض نفسه، ألا وهو الاختلاف وضرورة قيام السياسة في الاختلاف. ولهذا العنصر أساس كوني وهو كل واحد يجب الاعتراف به وفقاً لهويته الخاصة. لقد كانت سياسة المساواة في الكرامة ترى أن ما يكون كونياً هو ذات الشيء

* ولذلك نجد مايشير إليه الفيلسوف الكندي ويل كيمليكا Will Kimleka الذي شأنه شأن تشارلز تايلور ، فأن كيمليكا الذي يعتبر من أهم مفكري السياسة المعاصرة المعروفين بأصحاب "النزعة الثقافية(Culturalism) القائلة بضرورة الألتفات إلى ظواهر التعددية الثقافية والانتماء الثقافي عند الاشتغال على تحقيق العدالة الليبرالية السياسية في"دولة متعددة الثقافات A multicultural state"إذ لابد من تغطية "الحقوق العامة والمعنية بالأفراد، بغض النظر عن انتمائهم الجماعي، إلى جانب الحقوق الجماعية أو المكانة الخاصة للأقليات الثقافية"[1]، بمعنى العمل على تحقيق "التكامل ما بين إنصاف شتى الجماعات الإثنية الثقافية عن طريق حقوق الاقلية، والعمل على حماية الحقوق الفردية ضمن المجتمع السياسي، لكل من الأكثرية والأقلية عن طريق حقوق الإنسان التقليدية"[1]. ولتحقيق ذلك يعتقد ويل كيمليكا بإمكان تطوير أنموذج (المواطنة) الذي يشترك المنضوون إليه في مجموعة واحدة من الحقوق، باتجاه"قضايا التنوع الثقافي، حتى لو كان ذلك الأنموذج قد تطور أصلاً في سياق مجتمعات سياسية أكثر تجانساً"[1] . لذا فإن جوهر هذه الفكرة عن المواطنة، والتي ظهرت في القرن التاسع عشر، هو أنه يجب أن يكون للمواطن وضع واحد فقط (فلا توجد منزلة اجتماعية ولاطبقات اجتماعية) ، بحيث يتمتع الجميع بالحقوق القانونية والسياسية نفسها. ويجب أن تمنح هذه الحقوق للمواطنين كأفراد من دون أن تكون هناك حقوق خاصة (أو حالات عدم الأهلية)، يختص بها البعض دون غيرهم على أساس انتمائهم لإحدى الجماعات. وعلى مدى القرن التاسع عشر تعرضت أوجه القصور التي تشوب عن فكرة المساواة إلى هجوم من جانب "الليبراليين الجدد" والاشتراكيين، ولرد هذا الهجوم تمت إضافة عناصر اجتماعية واقتصادية، لكي تكمل مفهوم المواطنة الليبرالية. وحل"مبدأ العمومية universal "، أصبح هناك مثل أعلى أكثر إيجابية وهو "تكافؤ الفرص Equal opportunities ". (محمود، 2014، صفحة 292). (باري، 2011، صفحة 22) .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

أي مجموعة متماثلة من الحقوق والصلاحيات، كالحق في الأنتخاب على سبيل المثال في حين أنه مع سياسة الاختلاف فإن ما هو مطلوب للاعتراف هو الهوية الخاصة بهذا الفرد أو بهذه الجماعة، أي ما يميزه عن غيره وكما يشير إليه تايلور هو أن هذا التمييز قد تم تجاهله، وتم إدماجه في هوية مهيمنة أو غالبة. وأن بقاء ثقافات متعددة في حالة من الإقصاء والإحتقار يعتبر أمراً مداناً أخلاقياً ويحمل مخاطر سياسية تؤدي في الغالب إلى نزعات وحروب وانقسامات.

يرى تايلور، أن تحقيق الفرد لذاته يمر عبر الخير العام، ولذا فإن المواطنة تقتضي نوعاً من الوطنية الجمهورية، وفي جمهورية المواطنين فإن كرامة المواطن تعني أن يعبر المواطن علانية عن حريته. هذا يعني أن الاتجاه الجماعاتي لا ينفي الحرية الفردية وإنما ينتقد النزعة الفردية الليبرالية (بغوره، المصدر السابق، صفحة 200). من هنا يسعى تايلور إلى بناء أنموذج عادل للمواطنة يتناسب التعدد الثقافي والاختلاف.

6-أهم الانتقادات التي وجهت إلى نظرية الاعتراف لدى تشارلز تايلور .

تعرضت نظرية الاعتراف لدى الفيلسوف الكندي تشارلز تايلور لعدة انتقادات منها:-

إنتقد الفيلسوف البريطاني بريان باريBrian Barry على سبيل المثال، ومن منظور ليبرالي مساواتي، مفهوم الاعتراف لدى تايلور، لأنه يقود إلى تسييس الجماعات ومطالبها، ولأنه يطالب بحقوق خاصة لكل ثقافة، في حين أن " الثقافة ليست، ببساطة نوعاً من الكيانات التي يمكن أن نعزو لها حقوقاً على نحو صحيح" (Barry, 2001, p. 67)، بل الحقوق ينبغي أن تعزى للأفراد لا للجماعات. كما ينتقد المفكر الأمريكي راسل جاكوبي Russell Jacoby ، سياسة الاعتراف لتشارلز تايلور، ومن منظور يساري، يقول عمى سياسات الاعتراف عن التحليل الاقتصادي والاجتماعي، وبحسب جاكوبي فإن هذا النوع من العمى جعل من مفهوم الاعتراف مجرد "ثرثرة ذات طابع سيكولوجي ، إنه الصياغة الفلسفية لذلك الهذر الخاص بتقدير الذات، مطبقاً على الثقافات ككل. إن ما يشوه الناس هو عدم وجود وظائف أو وجود وظائف سيئة، والمجتمعات المنهارة، والعلاقات الإنسانية الرثة، والتعليم القاصر، لا "الاعتراف الخاطىء" مهما كان معنا. (جاكوبي، 2001، صفحة 76) . وهذا النقد الذي

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع ٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

يوجهه راسل جاكوبي لمفهوم الاعتراف في التعددية الثقافية مستمد في جوهره من مراجعة الفيلسوفة الأمريكية نانسي فريزرNancy Fraser التي يصفها جاكوبي نفسه بأنها "منظرة سياسة مرموقة" . ولنانسي فريزر مقاربة تسعى فيها إلى "إعادة التفكير في الاعتراف Rethinking recognition "، وهي تذهب إلى أن الاعتراف ينطوي على مشكلتين : الأولى أنه سيقود إلى تقسيم المجتمع وترويج التعصب بين الجماعات. والثانية أنه يقدم نفسه كحل كافٍ لمشكلة الظلم والتمييز بمعزل عن مطالب العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة في الدولة، هكذا وكأن الظفر بالاعتراف سيضع حداً لكل المظالم الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع. وبحسب فريزر فإن سياسات الاعتراف تفترض أن"لبّ المشكلة يكمن في خطابات عائمة بحرّية، وليس في المعايير والأهمية المؤسساتية" (Frase, 2000, p. 110)، بمعنى أن جوهر المشكلة، بحسب سياسات الاعتراف، يكمن في الثقافة وخطاباتها وتمثيلاتها التي تختزل الناس حين ترفض الاعتراف بهم، أو حين تعترف بهم بصورة خاطئة، في حين أن الظلم الذي يقع على الناس هو، في الأصل واقع ذو جذور مؤسساتية اقتصادية واجتماعية، ولرفع هذا الظلم فإن على الجماعات المهمّشة أن تطالب بسياسات إعادة التوزيع أكثر من الاستغراق في مطالب سياسات الاعتراف، لأن "فكرة المجتمع "الثقافي"، الخالص بمعزل عن علاقات الاقتصاد - وهي الفكرة التي فتن بها أجيال من الانثروبولوجيين - هي أضعف من أن تأخذنا بعيداً عن الواقع الراهن"(Ibid, p. 111) ، وفي نقد موجه إلى مفهوم تايلور عن الاعتراف، تذهب الفيلسوفة نانسي فريزر إلى القول بأن " الاعتراف ليس مجرد تشويه سيكولوجي ولا هو أذى قائم على أساس ثقافي، بل هو علاقة مؤسساتية تنطوي على الإخضاع الاجتماعي" (Ibid, p. 113).

وتتناول فريزر قوانين الزواج بما هي علاقة مؤسساتية تقوم على الإخضاع الاجتماعي، فهذه القوانين، كما تذهب إليه فريزر، لا تقوم على المعاملة المتساوية بحق المثليين والمثليات. وبحسب فريزر فإن جذور هذا التمييز تكمن في المؤسسات والقوانين التي تتعامل مع "ذوي الميول الجنسية الغيرية على أنهم الأنموذج، فيما تجري معاملة المثليين على أنهم فاسدون ومنحرفون ويتطلب إصلاح هذا الظلم القيام بعملية تفكيك لتلك المؤسسات التي تمنح الأنموذج قيمته، وإحلال البديل الذي يرفع من قيمة التكافؤ محله (Ibid, p. 115) .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

كما أن باحثة سياسية أخرى تنتقد تشارلز تايلور وهي الكندية ريتا دامون Rita Dhamoon فإنها تصف التعددية الثقافية الليبرالية لدى تشارلز تايلور بأنها"جماعية ليبرالية Liberal group " تقوم على تعريف الثقافة بصورة "جوهرانيةEssential " وبحسب ريتا دامون فإن التعددية الثقافية الليبرالية لدى كل من تايلور ويل كيمليكا تتعامل مع "الثقافة " على أنها "شيء " و "موضوع " مرسم الحدود واضح المعالم.

وبناء على هذا يجري التعامل مع "الجماعات الثقافية كما لو كانت كيانات محددة و معرفة من خلال معيار ثابت لأعضاء الثقافة المتجانسين"(Dhamoon, 2004, p. 5) .

وينطوي هذا النوع من التعامل على تقدير مبدئي للثقافة والجماعة ،فالثقافة جيدة بصورة أولية لدى تايلور وكيمليكا وهي فوق ذلك كيان متجانس وموحد وثابت، في حين أن الناس المنتمين لجماعة من الجماعات أو لأقلية ثقافية أو إثنية لا يمتلكون بالضرورة "الآراء والإمكانيات ذاتها". سبق تايلور من خلال نظريته الليبرالية بسبب"عماها عن الاختلافات" وهنا يوجه إنتقاد إلى تايلور نفسه لعماه عن التنوع والاختلاف داخل الجماعة الواحدة وداخل الثقافة الواحدة، وكذلك لعماه عن التنوع في الانتماء نفسه. كما يعمى عن التنوع في الانتماء وداخل الجماعة إلى التعامل بصورة جوهرانية مع الجماعة والثقافة والهوية، وهذا العمى لا يكترث لما تسميه ريتا دامون ب"الهويات المتقاطعة Cross Identities " التي تنطوي عليها شخصية كل واحد منا بدءاً من الباحثة نفسها التي تجد نفسها ضمن شبكة من الهويات المتقاطعة من حيث وضعها الاجتماعي والاقتصادي(Ibid, p. 13) .

ثم هناك إنتقاد لمفهوم الاعتراف لدى تايلور تقدم به بيخو باريخ، ففي الوقت الذي يتفق فيه هذا الأخير مع تايلور على أهمية مطلب الاعتراف بالنسبة للأقليات والجماعات المهمشة، إلا أنه يعارض "الرؤية الليبرالية الساذجة" التي تنطوي عليها مقاربة تايلور لكيفية حصول الجماعات المهمشة على الاعتراف، وبحسب باريخ فإن تايلور يرى أن ذلك يتم من خلال إقناع الجماعة المهيمنة وبصور عقلانية بتغيير رؤيتها تجاه هذه الجماعات من خلال المناقشة الفكرية والمطالب الأخلاقية. وهذه الرؤية تسيء الفهم حسب باريخ "دينامية عملية الاعتراف " وعدم الاعتراف، والتي تقوم على أسس ثقافية ومادية في الوقت نفسه، ولهذا فهي تتطلب نقداً قاسياً لتصورات الجماعة المهيمنة، كما تتطلب إعادة هيكلية الراديكالية للتغلب على اختلال المساواة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

في السلطة السياسية والاقتصادية . وعندئذ لن يكون "الاعتراف هدية تمنح بصورة إرادية، ولا هو عمل من أعمال الرحمة، بل هو حاجة تتطلب الكفاح الذي قد يتضمن نزاعاً سياسياً وثقافياً، وحتى العنف أحياناً كما يشدد هيغل في تحليله لجدلية الاعتراف، والذي يتجاهلها تايلور المعقمة عن الاعتراف" (باريخ، المصدر السابق).

## الخاتمة

من مجمل بحثنا في " الأقليات ونظرية الاعتراف عند تشارلز تايلور؟ " ، توصلنا الى جملة من الاستنتاجات في هذا الشأن وعلى النحو الآتي:

1-لا يوجد تعريف مانع جامع لمصطلح الأقلية والسبب في ذلك هو الاختلاف في المعيار المعتمد للتعريف ،إذ يعتمد بعض الفقهاء على المعيار العددي لتعريف الأقلية، في حين يعتمد بعضهم الآخر على المعيار الموضوعي في ذلك. وهذا الاختلاف في المعايير ناتج عن اختلاف الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية التي تعيش فيها تلك الأقليات من بلد إلى آخر.

2- إن الأقلية هي مجموعة أقل أهمية من الناحية الديمغرافية، يتشارك أفرادها عناصر الهوية، ويعيشون في دولة ويختلفون عن بقية السكان في الخصوصيات الإثنية واللغوية والعادات والتقاليد، ويكونون في الغالب ضحية التهميش والإقصاء من طرف المجموعات الأخرى أو من طرف الدولة عبر تشريعات غير منصفة.

3- يعتبر تشارلز تايلور من المنظرين البارزين بشأن سياسات الاعتراف، فهو يرى أن الهوية تتبلور في جزء منها من خلال الاعتراف بها أو تغييبها. وفي حالة تغييبها تعاني المجموعة الثقافية (الأقليات)، الشعور بالأضطهاد والقمع بسبب غياب الاعتراف بها والتقدير لها. وأن سياسات الاعتراف تسعى بالذات للاعتراف بتلك الجماعات التي كانت ضروب الاضطهاد التاريخي والتغييب و الإنكار.

4- ومن خلال نظرية الاعتراف لتايلور وعلاقته بالأقليات نرى الاعتراف ليس مجرد مجاملة في التعامل مع الغير، وإنما هو حاجة إنسانية حقيقية ، إذ يؤدي غياب الاعتراف إلى شكل من أشكال عدم الوضوح الاجتماعي اتجاه من تنكر لهويته، فيقع المنتمي إلى الجماعة في مأزق وجودي حين يتبنى هوية أخرى مزيفة، لكي يسيطر

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

على قلق الهوية والعلاقة مع الآخر أو حين لا يسمح لهويته الفعلية بالتنفس أو التفتح في فضاء الاعتراف بالاختلاف.

5- لعل الاعتراف الناقص لا يقل سوءاً عن عدم الاعتراف، إذ يحدث أذى نفسياً ويشكل نوعاً من الاضطهاد السالب لإنسانية الفرد، ويجعل صاحبه سجين ازدواجية طرق عيش مشوهة و مزيفة، وسيادة ثقافة(التقية) التي تخلق شخصية سرية داخلية مريضة وشخصية كاريكاتيرية خارجية خاوية من المعنى. ومثل هذه السياسة قد تسبب في تبني أعضاء جماعة صورة سلبية عن ذاتهم، لكونهم يختزلون بكل بساطة "صورة تدنيهم" التي تتجسد من خلال الشكل المرضي أو الناقص للاعتراف.

6- و من كل ذلك يمكننا التوصل إلى أن سياسة الاعتراف لدى تايلور جاءت نتيجة تحولين في المجتمع الغربي: أولهما الأنتقال من مفهوم الشرف إلى الكرامة، حيث تشدد الأخيرة على المساواة بين المواطنين وتنفي التراتبية والأفضلية سيهتم بالحقوق والواجبات. وثانيهما تطور مفهوم الهوية في المجتمعات الحديثة، وحاجة الفرد والمجموعة إلى التقدير والاحترام في إطار الثقافة والهوية المهيمنة لمجموعة الأكثرية، وللتحول الأخير دور في أزدياد شعور الأفراد والجماعات لا بالحرمان والتمييز الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وإنما بازدراء ذاتي أيضاً نابع من تهميشهم ودونيتهم.

7- إن الاعتراف بتمايز الآخر قيمة إنسانية في حد ذاتها، والاعتراف بتمايزاته الثقافية والعرقية والدينية هو قيمة كونية، تشدد نحو قيم التسامح والانفتاح، والتعرف عن الآخر المخالف لنا، وقبول العيش مع اختلافاته. فالاعتراف بالخصوصيات الثقافية أمر يدعو إلى الاندماج الاجتماعي، والمشاركة في السلطة السياسية، فالتعدد الثقافي هو ما يسمح لنا بالتعرف على ثقافات الكثير من الشعوب والتأقلم معها، كما أن الثقافة ترتبط بمبدأ الأصالة فالاعتراف بالأقليات أمر يشجع على الاختلاط والانخراط في خارج النسيج الثقافي الواسع.

## المصادر

المصادر العربية:-

أولاً: الأطاريح والرسائل الجامعية:

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع ٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

1. رابح، مرابط، 2009، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول ،دراسة حالة كوسوفو، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الحقوق- قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر.
2. شايب، بشير ، 2011،مستقبل الدول الفدرالية في أفريقيا في ظل صراع الاقليات – نيجيريا نموذجا ، رسالة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية –قسم العلوم السياسية ، منشورة ، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة.
3. فضيلة، قرفي ، 2011،الهوية عند تشارلز تايلور ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة (08) ماي 1945قالمة، الجزائر .
4. مولود، عماد أحمد، 2019، سياسات إدارة التنوع "استجابة الدولة للهويات: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ،جامعة صلاح الدين –اربيل.
5. ياقو، منى يوخنا ، 2004،حقوق الاقليات القومية في القانون الدولي العام ، اطروحة دكتوراه ، منشورة، كلية قانون والسياسة –قسم القانون ، جامعة صلاح الدين –أربيل.

ثانياً- البحوث والدوريات والمجلات:

1. حقوق، الإنسان، 2011،دائرة رصد الأداء وحماية الحقوق –قسم حقوق الأقليات.
2. بغوره ، الزاوي ، 2014،مسألة الخير في فلسفة الأخلاق المعاصرة، مجلة باب ،العدد (1) ،المغرب .
3. بغوره، الزاوي ، 2014،الهوية وسياسة الاعتراف "شارل تايلور نموذجا" ، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ،العدد(9) .
4. مجيديلة، إبراهيم ، 2014، براديغم الاعتراف"المفهوم والمسـارات،مجلة يتفكرون ،مؤسسة مؤمنون بلاحدود"للدراسات والأبحاث"،العدد(4).
5. مصطفى ، مهند ،2016،سياسة الاعتراف والحرية :سجال وإطار نظري تحت طائلة الراهن العربي، مجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية ،المركز العربي للأبحاث ودراسة سياسات ،العدد(17)،المجلد الخامس.

ثالثاً: الكتب:

1.إبراهيم، حيدر ، وميلاد حنا ،2002، أزمة الأقليات في الوطن العربي ، دار الفكر ،دمشق .

2.الأسود، صادق ،1990،علم الأجتماع السياسي أسسه وإبعاده ،جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية.

3. باري، بريان ،2011،الثقافة والمساواة"نقد مساواتي للتعددية الثقافية"، ترجمة :كمال المصري، ج1،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت .

4.باريخ، بيخو ،2007،إعادة النظر في التعددية الثقافي"التنوع الثقافي والنظرية السياسية"،ترجمة :مجاب الإمام ،الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق .

5.بحر، سميرة،1982، المدخل لدراسة الأقليات ،مكتبة الأنجلو المصرية ،القاهرة .

6.بغوره ، الزواوي ،2012،الاعتراف من أجل مفهوم جديد للعدل -درسة في الفلسفة الاجتماعية،دار الطليعة ،بيروت.

7.تايلور، تشارلز ،2014،منابع الذات "تكون الهوية الحديثة ،ترجمة: حيدر حاج اسماعيل ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت- لبنان.

8.جاكوبي ، راسل ،2001،نهاية اليوتوبيا "السياسة والثقافة في زمن اللامبالاة ، ترجمة فاروق عبدالقادر، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت.

9.ديورانت، ول ،1968،قصة الحضارة ،ترجمة:محمد بدران ؟،ط3،ج7،القاهرة.

10.سباكتر، سياين ،2016،تشارلز تايلور:حكاية الذات والنشأة الأطروحة الفلسفية ،ترجمة:رشا مرتضى، بدون مكان الطبع.

11.سلوم ، سعد ،2015،الوحدة في التنوع –التعددية وتعزيز المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي في العراق،مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية ،بيروت-بغداد .

12.عاشور مهدي، محمد ،بدون سنة طبع ،التعددية الإثنية إدارة الصراع واستراتيجيات التسوية ،المركز العلمي للدراسات السياسية (د.ت) ، القاهرة .

13. عثمان محمود، محمد ،2014،العدالة الاجتماعية الدستورية في الفكر الليبرالي السياسي المعاصر،بحث في "نموذج رولز" ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،بيروت.

14.علام ، وائل ،2001،حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي ،ط2،دار النهضة العربية ،القاهرة .

15.عمارة ، محمد ،2012،الإسلام والأقليات –الماضي والحاضروالمستقبل ،دار السلام ،القاهرة.

16.كاظم، نادر ،2016،خارج الجماعة - عن الفرد والدولة و التعددية الثقافية ، دار سؤال للنشر، لبنان -بيروت .

17.كامل ليلة ، محمد ،1969،النظم السياسية-الدولة والحكومة ،دار النهضة ،بيروت.

18.كيمليكا ، ويل ،2011،أوديسا التعددية الثقافية سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع،ترجمة:إمام عبدالفتاح إمام،المجلس الوطني للثقافة والفنون ،ج1،الكويت .

19. مجموعة، باحثين، 2001،المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.

20.محمد بدير ، علي ،وآخرون ، 1993،مبادىء واحكام القانون الإداري ،القاهرة.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع ٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

21.مطر ، سايد ،2015،مسائل التعدد والاختلاف في الأنظمة الليبرالية الغربية مدخل إلى دراسة أعمال تشارلز تايلور،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت .

22.ميكشيللي، أليكس،1993، الهوية ،ترجمة:علي وطفة،دار الوسيم للخدمات ،دمشق.

23.هونيث، اكسل،2005، الصراع من أجل الاعتراف"القواعد الأخلاقية للمآزم الاجتماعية، تعريب:د.جورج كتورة، لبنان -بيروت.

24.وهبان ، أحمد ،2001،الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، بدون طبعة،دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية.

رابعاً: المعاجم و القواميس:

1. الزاوي الطرابلسي ، ظاهر ،1959،ترتيب القاموس المحيط ،ج3،القاهرة .
2. العربية العالمية ، الموسوعة،1999، ط2 ، المجلد(2) ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض.
3. الكيلاني ، عبدالوهاب ،1990،الموسوعة السياسية ،ط3، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
4. اللغة والإعلام ، المنجد في ،1986،ط34 ،دار الشروق،بيروت.
5. مهنانة، إسماعيل ،وآخرون، 2003،موسوعة الفلسفة الغربية المعاصرة"صناعة العقل الغربي من مركزية الحداثة إلى التشفير المزدوج ،ج2،منشورات الاختلاف ،الجزائر .
6. هلال، علي الدين ،ود.نيفين مسعد ،1994،معجم المصطلحات السياسية ،مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة.

خامساً- مقالات في المواقع الإلكترونية:

1. شايب، بشير، مفهوم الأقليات وعومل نشوئها ، المجلة الافريقية للعلوم السياسية ، متاح على الموقع الإلكتروني الآتي :-www.bchaib.net/26/4/2015
2. ظاهر، مسعود، الأقليات في الوطن العربي ، متاح على الموقع الإلكتروني الآتي :- http//www.aljazeeratalk.net/from/showthread.php?.t=3869/23/5/2015.
3. عبدالسلام عادل وأمل يازجي، الأقليات ،متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:www.Arab-ency .com\Index 23\3\2019

## المصادر والمراجع الإنكليزية:

**1-Books:**

1. Barry, Brian, 2001, Culture and Equality,An Egalitarian Critique of Multiculturalism ,Cambridge MA:Harvard University Press.
2. Fraser, Nancy, 2000, Rethinking Recognition, New Lej, Review, vol.3.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع ٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

3. Habermas, Jurgen, 1995, Reconciliation through the Public Use of Reason Remarks on John Rawls Political Liberalism, Journal of Philosophy 92, no.3, March.
4. Harold, Laski, 1941, J, A Grammer of Polities, London: George Allen and Unwin.
5. Macarteny, 1934, C.A, National States and National Minorities, Oxford.
6. Taylor, Charles, 1994, Multiculturalisme Difference et Democratie,Paris,Aubier.
7. Taylor, Charles, 2001, Sources of The Self "The Making of Modern Identity ",Harvard University, press ,Cambridge.
8. Taylor, Charles, 1997, The Politics of Recognition, in :Ajay Heble , Donna Palmateer and J.R.Tim Struthers, eds ,New Contexts of Canadian Criticism ,Toronto :Broadview Press.
9. Taylor, Charles, 2003, The Ethics of Authenticity, The United States of America,11 printing .
10. Watt, W. Montgomery, Islam and the integration of society, London, Routledge &KeganPaul .

**2-Report:**

1. Dhamoon, Rita, 2004, Culture versus Culture :Locating Intersecticnal Identities and Power, "Paper prepared for presentation at the Annual Meeting of the Canadian Political Science Association , June .

**3-Articles in Websites:**

1. Mc Queen, Paddy, Social and Political Recognition, Encyclopedia of Philosophy, see :www.iep.utm.edu.22\12\2018.

## پـوخـتـه

**ئەم تویژینەوەیە هەوڵدەدات تێشك بخاتە سەر شێ كردنەوەكانی فەیلەسوفی كەنەدی (تشارلز تایلور)، سەبارەت بە تێورەكەی دەربارەی (دان پێنان) وە هەروەها دۆخی كەمە نەتەوەایەتیەكان لە چوارچێوەی سیاسەتی فرەیی كەلتوری.كە لە فەلسەفەی بواری سیاسی و رەوشتی دەگاتە خاڵێكی زۆر گرنگ كە پێ وایە دان پێدانەنان دەكرێ دانبرێت وەكو جۆرێك كە جۆرەكانی چەوساندنەوەی كەلتوری، چونكە لێ سەندنەوەی ناسنامە و دوورخستنەوە لە كەلتووری رەسەن دادەنرێت بە داوایەكی خێرا، چونكە ئەو گرۆپانەی توانای هەڵگرتنی جەوری دانپێدانانن لە دۆخیكی ناچاری دەژین. لەسەر داوای دانپێدانان جیاوازیەكانیان .**

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع ٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

دانپێدانان بەجیاوازییەکان ئەمە واتە دەوڵەت دەبێت گوێ وبایەخ بدات بە داوای تاکەکان گرۆپە جیاوازەکان کە داوای دانپێدانان دەکەن بەرلەبەرچاوگرتنی جیاوازییە کەلتووری ومیژوویییەکانیان. هەروەها، دانپێدانان بەتەنها نابێت چونکە دانپێدانان و رەتکردنەوەی باڵادەستی کەلتوری زۆرینە بەتەنها، بەڵکو دانپێدانان بەئامانجەسەرەتاییەکان بۆ گۆڕگرتن و رازی بوون (قبول کردن) بە جیاوازیەکانی ئەوانی تر. هەتا ئەگەر کەمەنەتەوایەتی بن، بەهۆی کاریگەری لەسەر ژیانی گرۆپ و مۆرال و بوونی ژیانی تاك. چونکە دانپێدانان بە جیاوازی کەلتوری ئیسنی وئاینی ئەمانە بەواتەی خودی لێبوردەیی، کرانەوە وناسینی ئەوانی ترو، وە ژیانی ڕەزامەندانە بە جیاوازییەکان. ئەم سودانە بریتین لە دان پێدانان کە بەتەنها تایلور پشتگیری لێ ناکات، بەڵکو فەیلەسوفە لیبیرالیەکان نموونە (ویل کیملیکا). هەر بۆیە دانپێدانان بەستراوەتەوە بە تایبەتمەندی وجیاوازییەکانەوە نەناسراوە کە گەشە دانە بە ئازادی تاکەکان، مەبەست گرۆپەکان تیایدا، وە هەروەها نەك کەمەنەتەوەتییەکان بەتەنها، بەڵکو بەشیوەیەکی گرنگ بەشدارە لە هاندانی گرێ دانی کۆمەڵایەتی و بەشداری سیاسی .

ئەگەر هاتوو کەلتوور ڕەسەن بوو، ئەمە ڕەسەنایەتی تاك بڵاودەکاتەوە وە هەروەها لە ناویدا روحی گرۆپ وناسنامەکەی گەشە دەکات. هەر بۆیە فەراموش کردنی لەرووی سیاسی ویاسایی دادەنرێت بە گورزێکی مەترسی دار کە زیان دەبەخشێت بە سوودەکانی دانپێدانانی (کەمەنەتەوییەتیەکان بۆ نموونە )، کە هانی قبول کردنی جیاوازییەکان دەدات و هەروەها تێکەڵ بوون بەسروشتی کەلتووری لە چوارچیوەیەکی فراوانتردا، بۆیە کەلتووری زۆرینەی میژووی دیاری کرا.کە تیایدا، ڕوونکردنەوەی دانپێدانان واتە بازدان بۆ شوێنکی نەزانراو چونکە گرۆپە ڕەگەزی و کەلتوورییەکان بەشێوەیەکی زۆر نەرەنی ڕەتی دەکەنەوە کە تێکەڵ بن لە کۆمەڵگایەك کە هێچ بایەخێك دانانیت بۆ تایبەتمەندییەکان وە هەروەها ڕێز لە جیاوازییەکان ناگرێت.کە ئەمەش بە نەرینی کاریگەری دەبێت لەسەر کۆمەڵگا و ئاسایش سەڵامەتی .

کەواتە، بەپێی تایلور هێچ مەترسیك نییە،کە گرۆپی زۆرینە دان بە تایبەتمەندیەکانی کەمینەی نیشتەجێ بوون ومیواندار بدات، چونکە سرۆشتی کۆمەڵایەتی وخەیاڵی کۆمەڵایەتی ڕۆژئاوایی میانڕەوونەرمە لەبنەڕەت و بونیادادا. میواندارە لە ڕووی بەهاکانیەوە، لیبوردەیە لەرووی دان بەنەریتەوە بە واتەیەکی کۆمەڵگا ڕۆژئاواییەکان دووردەکەونەوە لە جیگیربوون وحەتمیەتی میژوو بەلەبەرچاورگرتنی کەلتوورکەی بەشیوەیەکی سەقامگیر لەرووی ئازادی ،لیبوردن،کرانەوە، قبول کردن کەلتوور و فەرهەنگی تر،کە ئەمە سەلمینەری توانای پێکهاتەی ڕەسەنی لە خۆگرتنی کەلتووری ئەوانی تر، داب ونەریت،کە بەنەرینی کاریگەری نابێت لەسەری یان هەڕەشە لە بوونی بکات، بەڵکو دەتوانێت ببێت بە هۆکاری پێشکەوتنی ئەرەنی بەرەو تێکەڵ بوونی گرۆپە میژوویییەکان کەلتوورو لێ وەرگرتن.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٥) – العدد (٢)، ربيع ٢٠٢٠
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

# [Minorities and the Theory of Recognition of Charles Taylor]

Raad Abdul Jalil Ali

Department of political systems, College of political science, University of salahaddin University-Erbil, KR-Iraq

Najeeba Ibrahim Ahmed

Department of political systems, College of political science, University of salahaddin University-Erbil, KR-Iraq

***Keywords:*** *No less than five keywords separated by comma.* **Minorities, recognition, recognition policy, identity**

## Abstract

This research seeks to shed light on the Canadian philosopher Charles Taylor's analysis on his theory regarding recognition as well as to the condition of minorities within the policy of cultural pluralism framework, in which he ends in his political and ethical philosophy to a crucial point that is Non-recognition could be considered as kind of cultural oppression, because the exclusion of identity and the exclusion of culture the original considered an urgent requirement because the groups that bear the soreness of recognition are living in a state of constraint for the demand to recognition with the differentiation. Recognition with the distinctions means that the state need pay attention to the calls of individuals and different groups that demand recognition for their cultural and historical peculiarities.

Plus, this recognition will not be only because of the recognition and the rejection of the dominance of the culture of the majority only, but an acknowledgment that primarily aims to listen and acceptance the peculiarities of the other, even if it is minority, due to the inevitable impacts on the life of the group and moral and existential of the individual's life. This is because the recognition of the other cultural, ethnic, and religious distinctions is tolerance in itself, openness, acquaintance with the other, and contentment living with its

differences. These benefits are recognition that Tayler may not support it alone, but liberal philosophers like Kimilka. Therefore, recognition is with cultural peculiarities and distinctions not recognized as the soil in which it develops freedoms of individuals and purposes of groups in it and minorities only, but also contribute significantly to motivate social inclusion and political participation.

If specific culture is original, it is spared the originality of the individual and it will grow inside it and the spirit of the group and its entity. Thus, neglecting it politically and legally is considered a dangerous punch that harms the benefits of recognition over the unity of society and its cohesion. Therefore, Recognition of the minorities, for example, would encourage the acceptance of differences and involvement in the wider cultural content. Hence, the historical majority culture identified. In which refusal of recognition means is a leap in the unknown because ethnic and cultural groups will reject at the worst appreciation for engaging and integrating into a society that does not value its privacy and does not respect its differentiation. Eventually, this affects the unity, security and safety of society negatively.

Therefore, According to Taylor there is no risk, if the majority group recognize the particularities of resident or hosted minorities recently, because the western social or social imagination content is flexible in its structure, host in its values, tolerant in its habits, and this means that western societies refuse historical inertia and imperative considering what they enjoy traditionally in terms of freedom, tolerance and openness. And accepting other cultures considered as a proof of the ability of the original content to adopt other cultures and customs that do not impact it negatively or threaten its existence, but rather this could be a positive progressive factor towards the inclusion of the historical groups, its acculturation and reciprocity.